أنسنة التشريع الضريبي عند الامام علي ﷺ

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٧/ ٧/ ٢٠٢٢
تاريخ القبول: ٢١/ ٧/ ٢٠٢٢
تاريخ النشر: ١/ ١٠/ ٢٠٢٢

الكلمات المفتاحية:
انسنة- التشريع- الامام علي- الضريبة

DOI: 10.57026/mjhr.v2i2.35

ملخّص البحث

تتخبّط دول العالم في موضوع فرض الضرائب على المواطنين، فهي لم تستقر على تشريع ضريبي ذو قواعد واضحة، رغم كل الدراسات النظرية والتجارب العملية، وبالتالي لم تتمكّن من القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي مع إمكانياتها وأجهزتها الرقابية.

أما أمير المؤمنين علي بن ابي طالب صلوات الله عليه، فله منهج وسياسة مختلفة، فقد وضع قواعد يمكن تطبيقها في كل زمان، وتؤدي إلى تطور عملية التنمية في كافة مجالاتها (الاقتصادية، السياسية، الأمنية، والاجتماعية).

فتنفيذ تشريع ضريبي يؤدي الى وفرة في الإيرادات، وفي نفس الوقت يكون إنسانياً ويراعي كل طبقات المجتمع وظروفهم المتقلّبة، له أثرٌ مهم في خلق حاضنة شعبية تؤدي الى استقرار النظام السياسي واستمراريته، فقد ركّز أمير المؤمنين ﷺ في عهده المبارك الى مالك الأشتر رضوان الله عليه على عدّة قضايا جوهرية، أهمها أولوية العمران والتنمية على الخراج والضريبة، وكذلك عدم غياب الحاكم عن الناس، بل التواصل المستمر والاستماع الى مشاكلهم وشكاواهم بشكل مباشر، ومساعدة الفقراء، ومعرفة موارد صرف الضرائب بشكل واضح وشفاف، والمراقبة المستمرة للموظفين، وبالتالي بناء ثقة متينة بين المواطن والحكومة، فالضريبة في نظره وسيلة وليست غاية، فيجب أن تكون مرنة وإنسانية، وليست جامدة أو قاسية أو متشدّدة.

أنسنة التشريع الضريبي عند الامام علي ﷺ

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

Humanization of tax legislation according to Imam Ali

Dr. Hussein Mohamed Sadiq / University of Warith Al-Anbiya/College of Law

Received: 7 /7/2022
Accepted:21/7/2022
Published:1/10/2022
Keywords:
Human; legislation; Tax; Imam Ali

Abstract

The countries of the world are floundering in the matter of imposing taxes on citizens, as they have not settled on tax legislation with clear rules, despite all theoretical studies and practical experiences, and therefore have not been able to eliminate the phenomenon of tax evasion despite all the possibilities and control bodies.

As for the Commander of the Faithful, Ali bin Abi Talib, may God's prayers be upon him, he has a different approach and policy. He has set rules that can be applied at all times, and lead to the development of the development process in all its fields (economic, political, security, and social).

The implementation of tax legislation that leads to an abundance of revenues, and at the same time is humane and takes into account all classes of society and their volatile circumstances, has an important impact in creating a popular incubator that leads to the stability and continuity of the political system.

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

مقدمة البحث

يُعتبر عهد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام لواليه مالك بن الحارث الأشتر من أطول العهود ومن أهمها، فهو يكشف عن العقلية الفذّة التي يمتلكها الإمام عليه السلام في ادارة الدولة.

وقد وردت تعاليم وقيم بعضها يتعلق بالأمور الاقتصادية وبعضها بالأمور السياسية العسكرية والاجتماعية، وما يُلفت الانتباه في هذا العهد هو التدرج والتكامل بحيث يتناول كل زوايا المجتمع وطبقاته.

أما بخصوص جانب التشريع الضريبي في هذا العهد، فنحن نرى بأنه لم تُسلّط الدراسات والبحوث الضوء عليه بشكل كافي ووافي، خصوصاً ما يتعلّق بمراعاة الظروف الاقتصادية المتقلّبة، والقضاء على الفقر من خلال التنمية.

ان الخطورة حينما تعتبر الدولة أن أقصر الطرق لحل أزماتها ومشاكلها المالية وخططها، هو فرض الضرائب والرسوم، وبالخصوص ما يكون مستهدفاً وعشوائياً وغير مدروس من حيث مؤثراتها الآنية والمستقبلية على الحياة الإنسانية والاجتماعية والمستقبلية، حيث يقول عليه السلام: (وظلم الضعيف أفحش الظلم)، وما يجر من الويلات وشكل من أشكالها الانحراف السلوكي واقتراف الجرائم وتعدد أشكالها المتمثلة بالجنح والجنايات.

والأخطر منه، ما يتفاقم عند ارتفاع خطورة الإرهاب الضريبي الذي تلوّح به الجهة الحاكمة للدولة، أو ما تصنعه وتتخذه الدولة أو الجهة الحاكمة من قراراتها على وفقه في فرض الضرائب والرسوم على الناس ومداخيلهم، وما يترتب عليه من استهلاك والمستوى العام للأسعار.

هذا الرهاب الضريبي، الذي يُبقي المواطن في جو الخوف والرهبة النفسية والخوف من كل تغيير في السياسة المالية للدولة.

وآلية بناء روح الطمأنينة بين الدولة والمجتمع، بلا رهبة ولا إرهاب، تكون من خلال قول أمير المؤمنين عليه السلام: ((وَلَا تُرَوِّعَنَّ مُسْلِماً وَلَا تَجْتَازَنَّ عَلَيْهِ كَارِهاً وَلَا تَأْخُذَنَّ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِي مَالِهِ، فَإِذَا قَدِمْتَ عَلَى الْحَيِّ فَانْزِلْ بِمَائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخَالِطَ أَبْيَاتَهُمْ، ثُمَّ امْضِ إِلَيْهِمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ وَلَا تُخْدِجْ بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ)، وهكذا يمكن أن تحقق النظم

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

الضريبية، دون الوصول إلى مرحلة ومنطقة الرهاب الضريبي، واستدامة وترسيخ استتباب الأمن الاقتصادي – الاجتماعي ومتطلباتها الإنسانية، وانسيابية جباية الضرائب وإدارتها، والاستقرار النفسي والطمأنينة وسماحة النفس في الأداء الضريبي.. فلذلك قال أمير المؤمنين ﷺ في عهده: (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ في عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ في اسْتْجلابِ ٱلْخَراجِ، لأَنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَة أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلاً).

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول موضوعاً حسّاساً ومثيراً للجدل يمس أمن المجتمع من الناحية (الغذائية والسياسية والاقتصادية والصحية)، حيث لفرض الضرائب أو تعديلها أو زيادتها أو إنقاصها أو اعفائها أثرٌ بالغ في الرأي العام وبالتالي مدى استقرار النظام السياسي من عدمه، وبالتالي سنُسلّط الضوء على أولوية العمران (التنمية) على الخراج (الضريبة) والمرتكزات الأساسية لآلية أنسنة التشريع الضريبي ومرونته.

ثانياً: مشكلة البحث

لطالما شكّل موضوع الضريبة سجالاً كبيراً في دول العالم ومنطلقاً للتصادم الفكري ومسألة معقّدة تتفاوت بخصوصها الآراء والإجراءات، فغالبية دول العالم في العصر الرهن تقوم بفرض ضرائب قاسية وغير مرنة، خصوصاً حين تمر بأوضاع اقتصادية صعبة، فالشعب هو أول وآخر ضحية.

لكن الإشكالية هي ان زيادة نسبة الضريبة عادةً ما تُسبب اضطرابات ومظاهرات وحتى ثورات، فكيف يمكن التوفيق بين حاجة الدول الى الإيرادات الضريبية من اجل الاستقرار المالية العامة للدولة، وبين استقرار النظام السياسي والاجتماعي؟ وهل يمكن تطبيق منهج أمير المؤمنين ﷺ في هذا الزمن خصوصاً مع ازدياد حالات الفقر وزيادة الفجوة بين طبقات المجتمع؟

ثالثاً: منهجية البحث

سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من حيث استقراء القرارات والتوجيهات والتعليمات المرتبطة بالجانب الاقتصادي بشكل عام، وبالجانب الضريبي بشكلٍ خاص، التي أصدرها الامام علي ﷺ، خصوصاً الواردة في عهده لمالك الاشتر، وتطبيقاتها العملية، وتقييم آثارها في مختلف الجوانب.

رابعاً: خطة البحث

يتكون البحث من مبحثين، المبحث الأول يبحث موضوع العمران والخراج، وينقسم إلى مطلبين، حيث يعرض المطلب الأول أولوية العمران على الخراج، بينما يتطرّق المطلب الثاني إلى مصاريف الخراج، أما المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان التشريع الضريبي الإنساني، فينقسم إلى مطلبين، يبحث المطلب الأول مرتكزات الضريبة الإنسانية بينما يتطرّق المطلب الثاني إلى آثار الضريبة المرنة والجامدة، ثم ينتهي البحث بخاتمة فيها نتائج وتوصيات.

المبحث الأول: بين العمران والخراج

يعد الخراج أحد الإيرادات العامة المهمة للدولة، مقارنة بالإيرادات الأخرى مثل إيرادات الدولة من أملاكها ومن المناجم والمعادن والأحجار الكريمة والغابات والبحار والأنهار وغيرها، خاصة في البلدان التي تعتمد على النشاط الزراعي كمكون أساسي للناتج القومي، وان سياسة الإمام علي عليه السلام في الخراج تعتمد على مرونة إجراءاته، لجعله بما يصلح المستثمرين الزراعيين الذي يقود إلى إصلاح الفئات الأخرى من المجتمع، ثم تحقيق عملية الإسكان والإعمار في البلاد.

فقد قال الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر :(وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتْجلابِ ٱلْخَرَاجِ، لأَنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلاً). فهو عليه السلام يؤكد على أن الاهتمام بعمارة الأرض وحل المشكلات والضروريات الأخرى للإنسان، ينبغي أن يكون أبلغ وأكبر من تحصيل الخراج نفسه، لأن هذا الإيراد وعملية استمرار الحصول عليه لا تتحقق إلا بالعمارة والإسكان واستقرار الإنسان(١).

فنلاحظ أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يذهب مباشرة لعمارة البلاد، أو استصلاح العباد، وإنما هناك مقدمات لهذه العمارة لابد من تحقيقها أولاً، لتتم عملية التنمية الشاملة للعباد والبلاد، ولأن الهدف من التنمية هو الإنسان فلابد أن تكون التنمية في مختلف الجوانب وفي وقت واحد ووتيرة واحدة وبالأهمية نفسها، كي تؤتي أُكُلها، وتكون نتائجها مثمرة(٢).

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

وبالعودة إلى المصادر التاريخية، نجد ان الإمام علي عليه السلام أشار على عمر بن الخطاب بالامتناع عن تقسيم الاراضي التي فتحت عنوة بين الفاتحين، وبالتالي لزوم إبقائها بيد اهلها، كي لا تؤول الى الخراب بانتقالها الى الغير، حيث يكون ذلك حافزاً للتطور الاقتصادي[٣].

المطلب الأول: أولوية العمران على الخراج

يعني الإعمار جعل الأرض حيّة، وإخراجها من صفة الخراب إلى العمران والبناء، ومن المعلوم ان عمارة الأرض، إما بكونها مزرعةً أو بستاناً وإما بكونها مسكناً وداراً، وإما حوائج أخرى في مجال الصناعة أو السياحة أو التجارة أو غير ذلك، فلابد في صدق إحياء الموات من العمل فيه وإنهائه إلى حد يصدق عليه أحد العناوين العامرة في النشاطات الإنتاجية او الخدمية.

وقد ورد عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قوله: (أيّما قوم احيوا شيئاً من الأرض وعمروها فهم أحق بها، وهي لهم). وهذا يعني أن هناك حث من الشارع المقدس على العمل وعلى إحياء الأرض واستثمارها والاستفادة منها، وهي له طالما يقوم بإعمارها والعمل فيها في أحد النشاطات التي يحتاجها المجتمع، وعندما يتركها يحق للآخرين الاستفادة منها[٤]. وعمارة البلاد قد تساوي في الأدبيات الاقتصادية الحديثة التنمية الاقتصادية، ولكن لو أضفنا استصلاح الشعب، فإنها تعني التنمية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي، وكلا البعدين يكمل الآخر ويؤثر فيه، وهذا ما أثبتته الدراسات الحديثة، فلا تنمية اقتصادية بلا أمة صالحة، ولا صلاح لأمة جائعة وفقيرة[٥]. وبالتالي تعد التنمية قضية محورية ومصيرية تعكس عزم شعب وتصميمه وإرادته وتطلعه لمستقبل أفضل من التقدم والرفاهية، مما يستوجب الالتزام بالعمل الجاد والجهد والعطاء المتواصل في سبيل الوصول بالمجتمع، وتقدمه من أجل أن نلحق بركب التقدم الإنساني الحضاري[٦].

الفرع الأول: أهمية العمران

ورد لفظ العمران والعمارة في نهج البلاغة سبع مرات، اثنان اريد بها العمران المعنوي وخمس منها المادي، وهذه الالفاظ الخمسة وردت جميعها في عهده عليه السلام للأشتر.

فإن تبني سياسة الإصلاح وتحقيقها، يقود لعمارة البلاد، ذلك لوجود علاقة ترابطية بين التنمية وبين الشعب الصالح، فلا عمارة بدون استصلاح العباد ولا استصلاح للعباد بدون عمارة، فهما

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

يشكلان دائرة مغلقة، فالمجتمع المثقل بالأمراض المادية والمعنوية، المهموم بالمعيشة والرزق، لا يستطيع أن ينهض لعمارة البلاد، ولا يندفع نحو الإنتاج.[٧] فيبدو أن لفظ (العمارة) ذلك المصطلح الذي يُعنى به في الفكر الإسلامي معنى أوسع من مفهوم (التنمية الاقتصادية) بمفهومها الحديث انطلاقاً من قول الله تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)، أي طلب منكم عمارتها، ولو كانت كلمة التنمية تغني عن العمارة، لاستخدمها الإمام عليه السلام، فقد ورد هذا اللفظ على لسانه بقوله أكثر من مرة: (الاقتصاد ينمي القليل)[٨].

سوف نتناول هذا المطلب في فرعين، يتناول الفرع الأول أهمية العمران، أما الفرع الثاني فيتناول تنمية الاقتصاد.

الفرع الثاني: تنمية الاقتصاد

نهى القرآن الكريم عن ترك الاموال دون تنمية، بيد من يبذرها ويضيعها ويتصرف بها تصرفاً سفيها يؤدي ضعف إلى الاقتصاد وانهياره قال تعالى: (وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا)[٩]. [النساء-٥]

فالإمام عليه السلام يعرض معادلة يتناسب طرفاها تناسباً طردياً، وهي عمران الارض والمجتمع، فكلما تحسن العمران تتعاظم قدرة تحمل الناس ويزداد عطاؤهم، والمعادلة الثانية تناسبها عكسياً فتنحدر الارض واهلها نحو الخراب والانحطاط كلما ازداد حرص الحكام على جمع المال، فيقول عليه السلام: (وإنّما يُؤْتى خرابُ الأرْضِ مِنْ إعْوازِ أهْلِها، إنّما يُعْوِزُ أهْلُها لإشْرافِ أنْفُسِ الْوُلاةِ على الْجمْعِ، وسُوءِ ظنِّهِمْ بِالْبقاءِ، وقِلّةِ انْتِفاعِهِمْ بِالْعِبرِ)[١٠]. فهنا عليه السلام يطرح سؤالا مهماً، هل أن الحاكم ينظر الى ادارة الدولة من خلال كمية الاموال والخراج الذي يتم جمعه منها؟ ام انه ينظر الى كيفية صرف هذه الاموال في عمران الارض وتنمية البلاد؟ وهو ما نصح به الحاكم بان يكون معياره الاساس هو عمران الأرض وخدمة الناس وبناء الدولة وزيادة الواردات منها[١١].

وفقد المسلمون هذه الرعاية أيام الحكم الأموي والعباسي، فقد شكا والي مصر إلى عاهل الشام سوء حالة المزارعين ورجاه تخفيف الخراج عنهم، فكتب إليه بعد التأنيب: (احلب الدر، فإذا انقطع

فاحلب الدم)، وقد اضطر المزارعون إلى هجر مزارعهم فراراً من ظلم الولاة وجورهم[١٢]. وقد كانت الزراعة في ذلك الوقت هي أساس الاقتصاد، تليها التجارة والصناعة.

أولاً: الزراعة

كان الذين يعملون في قطاع الزراعة ـ في زمن أمير المؤمنين عليه السلام ـ شريحة واسعة من المجتمع، حيث يُعدّ النشاط الزراعي النشاط الأول بالاقتصاد القومي، وبالتالي فهو السبب الرئيسي في العمارة حتى إن هذه الأراضي الخراجية تسمى بأرض السواد، وهي أرض العراق وبلاد الشام ومصر[١٣]. ولما كانت أرزاق الناس وسببها أهل الخراج، أو القطاع الزراعي، ذلك أن هذا القطاع كان القاعدة الأساسية للاقتصاد آنذاك، أوصى الإمام واليه بقوله: (وَلاَ صَلاَحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلاَّ بِهِمْ، لاَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ)[١٤].

ثانياً: التجارة والصناعة

مثلما اهتم الإمام علي عليه السلام بعمارة الأرض، وإحياء الأنهار والزراعة، كذلك أوصى بالنشاطات الأخرى، ففي عهده عليه السلام إلى مالك الأشتر – عندما ولاّه بلاد مصر، قال في جزء منه: (ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً..)[١٥].

المطلب الثاني: مصاريف الخراج

في البداية لابد أن نُعرّف الخراج، فهو لغةً اسم لما يخرج من الأرض، ويسمى غلّة الأرض، أي ما يأخذ عن الأرض في كل سنة من اجر، والخراج مشتق من الخروج، ويعني الشيء الذي يستخرج حاصل الأرض الزراعية، ويقدم إلى الدولة كمقابل على استثمار هذه الأرض، وفي اصطلاح الفقهاء فإن الخراج ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها، أي أن الخراج هو مثل الناتج الذي تتقاضاه الدولة الإسلامية ممن يستثمرون أرضها ويزرعونها[١٦]. وتعريف الخراج اصطلاحاً، هو ضريبة وضعتها الدولة الإسلامية على الإنتاج الزراعي، والذي كان أكبر نشاط اقتصادي في وقته، وكان الخراج المورد الرئيسي للدولة تنفقه على مرافقها العامة، مثل الجيش والخدمات المدنية، وليس في الكتاب تعيين لمقدار هذه الضريبة.

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

أما أهل الخراج فهم الذين يدفعون للدولة نصيباً من وارداتهم الزراعية بحسب المقدار الذي تعينه، كما يمكن أن يكونوا أيضاً الموظفين المكلفين بجمع الخراج من الناس.

وحين افتتح أمير المؤمنين عليه السلام عهده لمالك الاشتر رضوان الله عليه قال: (هذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، مَالِكَ بْنَ الْحَارِثِ الْأَشْتَرَ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ، حِينَ وَلَّاهُ مِصْرَ: جِبَايَةَ خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلاَحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلاَدِهَا). فالإمام علي عليه السلام قد حدد أولاً وسائل التنمية، وهي جباية الخراج، وجهاد العدو، وإصلاح الناس، من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى وهو التنمية الشاملة التي تشمل كل جوانب الحياة[١٧]. وحينما قال: «وجباية خراجها»، جاءت لفظة الخراج عامة مطلقة ولم يحصرها عليه السلام بخراج الارض كما فعل اصحاب المدرسة الطبيعية، وذلك لأن الاقتصاد وفق رؤيته عليه السلام عملية إجرائية تكاملية وليست ممارسة جزئية على قطاع دون آخر[١٨]. وبالتالي لا وجود للتنمية بدون خراج، فالخراج هو عصب الاقتصاد للدولة ومصدر قوتها وتقديراً لحجمها دولياً، ولذلك لم يغب هذا الأمر عن فكر الامام[١٩].

والظاهر أن قصد الامام هو مجمل الضرائب او الحقوق المالية الواجبة، وبالتالي لا يعني أن الإمام عليه السلام أهمل بقية الإيرادات. فإن سبب استعمال الامام علي عليه السلام لمفردة الخراج وليس الزكاة أو الخُمس وغيرها من إيرادات الدولة الإسلامية، هو ان اقتصاد مصر آنذاك كان يقوم على القطاع الزراعي، مما يعني ان ازدهار النشاط الاقتصادي يتوقف على طبقة (اهل الخراج)[٢٠].

فالحياة الاقتصادية للأمة في تلك العصور . بشكلٍ عام . منوط بالخراج الذي تأخذه الدولة من المزارعين، وقد أمر بتفقده وتفقدهم رعاية للمصلحة العامة[٢١]. وبغض النظر عن المقصود بالخراج، فالمبادئ الأساسية لما ورد في العهد يمكن تطبيقها عملياً في كل مكان وزمان، وخصوصاً على موضوع الضرائب في هذا الزمن الراهن.أما مصاريف الخراج، فهي تذهب إلى عدّة فئات، أهمها رواتب الجنود والموظفين وغيرهم وكذلك الإعانات والعطاءات ومصاريف أخرى.

الفرع الأول: الرواتب

الضرائب ضرورة ملحّة وأساسية لتصريف شؤون الدولة، ودفع رواتب موظفيها، وصرف الأرزاق لمختلف الفئات العاملة تحت الإدارة الرسمية، من قضاة عدل وجنود وشرطة، يحفظون الأمن

الداخلي والخارجي، ومعلمين يبثون ثقافة الإسلام وتعاليمه، وبشكل عام، الضريبة تهدف لتلبية الحاجات المادية للدولة، حتى يمكنها القيام بوضع وتنفيذ سياساتها على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(٢٢).

أولاً: رواتب الجنود

كتب أمير المؤمنين عليه السلام في عهده: (فَالْجُنُودُ، بِإِذْنِ اللهِ، حُصُونُ الرَّعِيَّةِ، وَزَيْنُ الْوُلاَةِ، وعِزُّ الدِّينِ، وَسُبُلُ الأَمْنِ، وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلاَّ بِهِمْ. ثُمَّ لاَ قِوَامَ لِلْجُنُودِ إِلاَّ بِمَا يُخْرِجُ اللهُ لَهُمْ مِنَ الْخَرَاجِ الَّذِي يَقْوَوْنَ بِهِ فِي جِهَادِ عَدُوِهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيَما أَصْلَحَهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ). وجباية الخراج كما نعلم هي تحصيل لأهم موارد الدولة الإسلامية، بل إن جباية الخراج هي عائد بيت مال المسلمين الذين يوزّع في أعطياتهم، ومنهم الجند القائمون على حماية البلاد، وجهاد العدو، إذن فهناك حلقة مترابطة بين جباية الخراج، وجهاد العدو، وعمارة البلاد، لأنها توسع وتزيد موارد بيت المال، وتزيد في عطاء الجند، وتمكن من امتلاك وسائل القوة للدفاع عن الإسلام وأهله(٢٣).

ثانياً: رواتب القضاة

ورد نص يأمر بالبذل عليهم (وَأَفْسِحْ اِفْسَحْ لَهُ فِي اَلْبَذْلِ مَا يُزِيحُ يُزِيلُ عِلَّتَهُ وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى اَلنَّاسِ)، وهذا البذل له أثرٌ مهم في الحفاظ على نزاهة القاضي ومناعته من قبول الرشاوى.

ثالثاً: رواتب العمال

حيث أمر بالعطاء لهم في قوله عليه السلام: (أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاَحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنىً لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ)، وهذا يعني أن طبقة الذين يُسدّدون الخراج ضرورية للمجتمع بأسره(٢٤).

رابعاً: رواتب عمال الخراج (جباة الضريبة)

وقد وصفهم بأنهم سند الجند، فقال: (الَّذِي يَقْوَوْنَ بِهِ فِي جِهَادِ عَدُوِهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيَما أَصْلَحَهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ)، لأنهم هم الذين يوفرون المال من خلال جبايته من الأفراد، فالدولة لا تقوم من دون اقتصاد قوي يكفل لها مقومات استمراريتها في تأدية واجباتها تجاه المجتمع(٢٥).

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

وهذه الالتفاتة هي معيار قوي المضمون والمحتوى، بمعنى انه مقياس لنجاح تنمية البلاد أو فشلها، إذ أن العناية والرعاية بالأشخاص العاملين على الخارج او الموظفين المنوط بهم مسؤولية العمل في المال العام هي من الاولويات عند الحاكم، لأن صلاحهم يعني صلاح الدولة والناس والتنمية ثم التطور، وعدم صلاحهم يعني دمار وتراجع وانهيار للدولة(٢٦).

الفرع الثاني: العطاءات والإعانات

كان للإمام عليه السلام منهجٌ خاص متميز في سياسته المالية، ومن أبرز مناهجه أنه كان يرى المال الذي تملكه الدولة مال الله تعالى ومال المسلمين، ويجب إنفاقه على تطوير حياتهم، وإنقاذهم من البؤس والحاجة(٢٧). فقد قال الامام عليه السلام عن مال المسلمين: (وَاللَّهِ مَا هُوَ بِكَدِّ يَدِي وَلَا بِتُرَاثِي عَنْ وَالِدَيَّ وَلَكِنَّهَا أَمَانَةٌ أَوْعَيْتُهَا). نستنتج من النص ان الامام عليه السلام يرى هذه الاموال امانة في رقبته، فلا يمكنه التصرف بها، الا حسب ما جاء به الاسلام، لينال رضا الله تعالى، وليرفع المستوى المعاشي للإنسان، فيكون مجتمعاً متكاملاً يكفل العيش للجميع، وهذه المسائل فيها بعد نظر كبير، لأن الامام أراد تحقيق عدالة اجتماعية للجميع في ظل حكومته(٢٨). فهل هذه نظرة المسؤولين إلى المال العام في هذا الزمن؟

ثم إن الإمام عليه السلام يؤكد أهمية إصلاح أمر الدنيا والرفاه الاقتصادي الذي يستتبعه، لأنها الطريق للآخرة، فيقول: (الدنيا مطيّة المؤمن عليها يرتحل إلى ربه فأصلحوا مطاياكم تبلغكم إلى ربكم)، ومن المعروف أن أمور الانسان تنصلح بالغنى، لكن وفق ضوابط وشروط(٢٩). والأمر الآخر الذي تابعه الإمام عليه السلام غاية في الأهمية وهو (إعادة الأموال المختلسة ومحاكمة مختلسيها)، ولذلك أصدر قراره الحاسم بتأميم الأموال المختلسة التي نهبها النظام السابق، فبادرت السلطة التنفيذية بوضع اليد على القطائع التي أقطعها عثمان لذوي قرباه، والأموال التي استأثر بها، فتمت مصادرة أمواله حتى سيفه ودرعه، وأضافها الإمام عليه السلام إلى بيت المال. وقد فزع بنو أمية كأشد ما يكون الفزع، وفزعت القبائل القرشية وأصابها الذهول، فقد أيقنت أن الإمام سيصادر الأموال التي منحها لهم عثمان بغير حق، ولهذا امتعض الكثيرون ممن عاصروا الإمام من المنتفعين.

ولهاتين النقطتين «تطهير جهاز الدولة وتأميم الأموال المختلسة»، دورٌ كبير في عملية بناء الدولة بناءاً صحيحاً، وهما في غاية الأهمية في مرحلة بناء الدولة العراقية المعاصرة، لاسيما بعد أن استشرى الفساد المالي والسياسي في كل أجهزة الدولة، وحالة الصراع الحزبي السلبي التي تشهدها العملية السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣[٣٠]. إن موارد صرف المال في الدولة الإسلامية لا تختص بمورد دون آخر، بل يشمل كل ما يؤدي إلى أن يعيش المسلمون حياة الكفاف ولو في الحد الأدنى مما يحتاجه من المأكل والمشرب والملبس والمسكن والتعليم والطبابة وغير ذلك، وإذا أردنا أن نضع عناوين للصرف سوف لن نستطيع استيفاءها جميعاً في هذا البحث، لذا سنذكر موارد الصرف الأساسية، وهي العطاءات ثم الإعانات.

أولاً: العطاءات

اتبع الامام علي عليه السلام سياسة التسوية في العطاءات المالية لجميع المسلمين، وكان طلحة والزبير اول المعترضين على هذه السياسة، وأخذا يعدّان العدّة لنقض البيعة والتجهز للحرب. فتكلّما مع الامام عليه السلام، وحاولا ان يفضلهما في العطاء لأن لهما الاسبقية في الإسلام . حسب زعمهما . وصرّحا بأن الخليفة عمر كان يفضلهما في العطاء، ولكن هذا التفضيل لم يكن ليجد مكانه في حكومته عليه السلام [٣١].

ثانياً: الإعانات

اعتاد الإمام علي عليه السلام على تقديم الإعانات المالية لمن به حاجة ماسة، فربما لا تكفي حصة الفرد من العطاء، أو لحدوث طارئ، أو لأي سبب آخر، لذا نراه يوصي عامله بأن يصيب بهذه الأموال مواضع الفاقة، أو المفاقر، ويسد بها كل خلل قد تظهر على المحتاج، فينكشف عوزه وفقره، فيقول واصفاً إياهم: (أمّا وَجهُ الصَّدَقاتِ فإنّما هي لأقوامٍ لَيسَ لَهُم في الإمارَةِ نَصِيبٌ، ولا في العِمارَةِ حَظٌّ، ولا في التِّجارَةِ مالٌ، ولا في الإجارَةِ مَعرِفَةٌ وقُدرَةٌ، فَفَرَضَ اللهُ في أموالِ الأغنياءِ ما يَقُوتُهُم ويُقَوِّمُ بهِ أوَدَهُم). فقد أصبح للمحتاجين منذ هذا العهد موردٌ مالي مسمى لهم في بيت مال المسلمين.

وهذه الإعانة بما تمثله من مواصفات يمكن أن نشبهها اليوم بالقروض التشغيلية التي تعطى للعاطلين عن العمل، إلا أنها في عهد الإمام عليه السلام تُعطى بلا مقابل، ولا تسترد لبيت المال. " وكتب الإمام علي عليه السلام إلى عامله قثم بن العباس ما نصه: (وانظر إلى ما اجتمع عندك من مال الله فاصرفه إلى من قبلك من ذوي العيال والمجاعة، مصيباً به مواضع المفاقر والخلاّت، وما فَضُلَ عن ذلك فاحمله إلينا لنقسمه فيمن قبلنا). أي أن يتحرى عن ذوي العيال المحتاجين حقا للإعانة، وهذا نابع من حرص الإمام علي عليه السلام في أن توضع الأموال في مواضعها(٣٢).

فهو عليه السلام شمل بالمعونات كل من يستحقها بغض النظر عن مكانته من الانتاج او المجتمع ما دام بحاجة لتلك المعونة، على اعتبار ان العديد منهم قد يكون محتاج، لكنه لا يُظهر ذلك قناعة او كفاف(٣٣). وقد ورد في العهد انه عليه السلام أوصى بالطبقات المعدمة في المجتمع ويقول: (ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، والمساكين والمحتاجين واهل البؤس والزمني).

ثم يقول: (واجعل لهم قسماً من بيت المال وقسماً من غلاّت صوافي الاسلام)، وغلاّت الصوافي، وهي أراض كانت تعود ملكيتها للإمام يضعها حيث شاء بما يحقق النفع للأمة الإسلامية، وكذلك كان يوصي باليتامى والمسنين (وتعهد أهل اليتم وذوي الرقة في السن)(٣٤).

المبحث الثاني: التشريع الضريبي الإنساني

يريد الإمام عليه السلام من الوالي أن يتفقّد أمر الخراج ليتأكد من أن يكون بالمقدار والمعاملة التي لا تضر بالمكلفين بدفعه، وتنفع المستفيدين منه، فإذا كان ما يؤخذ من المكلفين فوق طاقتهم أضرّ بهم، وربما جعلهم عاجزين عن الإيفاء به، وإن فعلوا عجزوا عن خدمة أرضهم بما يصلحها ويزيد غلّتها، وما في ذلك من منفعة للمجتمع كله. فيُعبّر الإمام عليه السلام عن أهمية الخراج بقوله: (وَتفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صلاَحِهِ وَصلاَحِهِمْ صَلاَحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلاَ صَلاَحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلاَّ بِهِمْ، لاَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ)(٣٥).

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

المطلب الأول: مرتكزات الضريبة الإنسانية

هنالك نوعين من الأنظمة الضريبية، النوع الأول هي الأنظمة الإنسانية، وهي الأنظمة التي تتحمل كل ما يتطلب النظر إلى إنسانية أي مشروع وأي تشريع، فتقوم بدراسة عمق التشريع وعواقبه ومؤثراته وثقله المادي وغير المادي والنفسي، المباشر وغير المباشر.

والنوع الثاني هي الأنظمة اللاإنسانية، وهي أنظمة عمياء لا تتبنى إدارة الإنسان ودولة الإنسان، بل لها أجنداتها الخاصة والفئوية والحزبية والمصلحية والتعسفية، وتعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على ارتجالية التشريع وتطبيقاته، ولا تنظر لما يحصل من تأثيرات مادية وغير مادية ونفسية وأخلاقية، سواء كان على مستوى الإدارة، أو على مستوى المجتمع، أو على مستوى المشاريع. ونحن نرى بأن هنالك أنظمة تكون مزيجاً من النظامين.

فعلم النفس الضريبي يتعلّق بالدراسة الدقيقة لكل أنواع الضرائب، ولا نغفل القلق النفسي والاضطرابات النفسية والصراع، وربما يصل إلى مرحلة ارتكاب الجرائم بشقيها الجنح والجنايات، ليتعلق مثلا بعلم نفس الجريمة. وهو جانب مما يتضمنه النص المبارك: (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ في عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ في اسْتِجْلابِ ٱلْخَرَاجِ)، والبناء الفلسفي للنظام الضريبي وما وراء الفعل الضريبي، الذي يجمع بين الجوانب، الإنسانية، والنفسية، والاجتماعية، ومحوره سلامة البيئة النفسية[٣٦]. وبالتالي لا يمكن أن يكون النظام الضريبي ارتجالياً، فيصدر تشريع أو قانون بين ليلة وضحاها، ليُهلك المجتمع ويُثقل كاهله بالضرائب.

الفرع الأول: مرونة الضريبة ودراستها

يجب أن تراعي الضريبة الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وأن تتم دراستها بشكلٍ دقيق قبل فرضها.

أولاً: فرض ضرائب جديدة وفق متطلبات المصلحة العامة. روي عن الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام: (وضع أمير المؤمنين عليه السلام على الخيل العتاق ـ أي النجيبة الاصيلة ـ الراعية في كل فرس في كل عام دينارين، وجعل على البراذين ـ يُطلق على غير العربي من الخيل والبغال ـ ديناراً). ما سبق يدل على أن ما لا حكم له بالوجوب أو المنع، كحكم الزكاة في الخيل، يقع ضمن صلاحية إمام المسلمين وخليفتهم، فيباح له التنازل عنها أو إيقاعها، وفق ما تتطلبه الحالة والظروف،

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

فربما تنازل الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله عن زكاة الخيل السائمة، وصرّح بذلك، للتشجيع على تربيتها لأغراض تقتضيها ظروف الدعوة والحالة العسكرية آنذاك، وأوجبها الإمام علي عليه السلام لتَطلُّب ظروف زمانه ذلك(٣٧). وإذا تبين للحاكم عجز بيت مال الصدقات وبيت مال الخراج عن الوفاء بحاجة المعوزين، " فله الحق أن يسن بعض القوانين لإلزام المسلمين بدفع ضرائب جديدة حتى تتم التغطية ولا تبقى فجوة في الحياة الاجتماعية"(٣٨). طبعا ضمن شروط وضوابط أهمها عدم إرهاق المكلفين.

ثانياً: وجوب دراسة الضريبة قبل فرضها

إن الضرائب يجب أن تُفرض بصورة عادلة، وبما يتلاءم مع المصلحة العليا للأمة، دون ان يقود لحالة من الظلم الاجتماعي والاستنزاف الاقتصادي، ولذلك اتم عليه السلام نصيحته لعامله مالك الأشتر بالقول: (ولا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً، تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ)، وفي ذلك دلالة واضحة بمنع الحاكم من اعتاد القوة لاغتنام «أَكلَهم» التي هي هنا بالتأكيد لفظة عامة تعبر عن كل ما يملكه الانسان بما في ذلك سلبه واستنزافه عن طريق فرض الضرائب الجائرة، التي تنتهي باستنزاف العباد اقتصادياً وظلمهم اجتماعياً وصولاً الى التمرد والثورة(٣٩). قال الإمام الباقر عليه السلام: إن عَلياً عليه السلام كانَ يَكتب إلى امَراء الأجناد: (أُنشدِكم اللهَ في فَلاحي الأَرض أن يُظلَموا قِبلَكم)(٤٠).

الفرع الثاني: مراقبة الآثار الضريبية اثناء التنفيذ

قال الامام علي عليه السلام عن ظروف الفلاحين الصعبة: (فإنْ شكوْا ثِقلاً أوْ عِلّةً، أوِ انْقِطاع شِرْب، أوْ بالّة، أوْ إحالة أرْض اغْتمرها غرقٌ، أوْ أجْحف بِها عطشٌ؛ خفّفْت عنْهُمْ بِما ترْجُو أنْ يصْلُح بِهِ أمْرُهُمْ). فإذا تعرّضت الأرض إلى عطش بسبب شحة المطر أو انقطاع مياه الري أو إلى الماء آثار الفيضان أو الآفات الزراعية لزمه التخفيف عن كاهل أهلها – عند الجباية – بما يُصلح أمرهم، وليس في ذلك خسارة على بيت المال بل تشجيع لهم على معاودة الإنتاج بجد ونشاط، وإصلاح عمارة الأرض، فضلاً عما فيه من إشاعة الطمأنينة في نفوس الناس تجاه أولياء الأمور، واستعدادهم للبذل والمعونة عند حدوث أزمة لأن خراب الأرض يؤتى من اعواز أهلها الناجم عن إلحاح أهل الجباية والتحصيل(٤١).

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

أولاً: مراعاة ظروف كل الطبقات

إن الضرائب في التشريعات الإسلامية يجب ألا تُلحق بالمجتمع من الأضرار المتعددة، المنظورة وغير المنظورة. وما اهتمام الدولة في الفلسفة الإسلامية بالقطاع الخاص وتعدد مشاريعه ومنه، (بالتجار وذوي الصناعات)، إلا اتجاه بتنوع مصادر الدخل الوطني أو القومي من جهة، وتنوع مصادر الإيرادات والجبايات الحكومية من جهة أخرى، فضلاً عن اتساع فرص العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية القدرات والمواهب، ومراكز القوى الوطنية وتنوعها.

وعمق التوجيه الإنساني، حينما يدعمه التحسُّس بالضعيف من أعلى مستوى قيادي في الدولة، ولاسيما فيما تحمله النظم الضريبية وإدارة جباية الضرائب والرسوم من جهة، وتوزيع الحقوق بعدالة ومساواة من جهة أخرى، والتأكيد على المساكين والمحتاجين: (ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، من المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمني،) إلى أن يقول... (فلا يشغلنك عنهم بطر، فإنّك لا تُعذَر بتضييعك التافه لإحكامك الكثير المهم).

ومفتاح الإدارة، هو ما يتحقق من سلوك إنساني – تنظيمي متكامل بالرحمة والمحبة، وقيامه على مبدأ الرحمة، (وأَشعِر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونَنّ عليهم سَبُعاً ضارياً تغتنم أكلَهم)، ويقول أيضاً: (ومن ظلَم عباد الله كان الله خصمه دون عباده)[٤٢].

ونلاحظ أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يطالب الحاكم باستيفاء عادل للضرائب الخراج فحسب، بل طالبه ان يعطهم من عفوه وصفحه فخاطب عامله مالك (رضوان الله عليه) قائلاً: (فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تُحب وترضى أن يعطيك من عفوه وصفحه). وليس العفو والصفح هنا تجاوز عن سلوك خاطئ فقط، بل العفو بالمعنى الاعم والاشمل، ومن ذلك مسامحتهم والعفو عنهم في بعض الالتزامات الاقتصادية تجاه الحاكم والسلطة، كإلغاء او تأجيل بعض الالتزامات المالية ومن بينها الضرائب عمّن لا يتمكن من دفعها، بما لا يُضر بالمصلحة العامة للمسلمين، لاسيما أيام القحط والجفاف، فإن ذلك من مستحسن الامور، وحتى يعظم عليه السلام ذلك الفعل في نفس الحاكم، فإنه عليه السلام ذكّر الحاكم ان يعطي الناس ما يحب ان يناله هو من الله تعالى.[٤٣]

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

ويطبق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هذا المبدأ من خلال الطلب لعماله بتخيير دافع الضريبة، يقول: : (وَاصْدَعِ الْمَالَ صَدْعَيْنِ ثُمَّ خَيِّرْهُ فَإِذَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَهُ ثُمَّ اصْدَعِ الْبَاقِيَ صَدْعَيْنِ ثُمَّ خَيِّرْهُ فَإِذَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَهُ فَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَبْقَى مَا فِيهِ وَفَاءٌ لِحَقِّ اللهِ فِي مَالِهِ فَاقْبِضْ حَقَّ اللهِ مِنْهُ فَإِنِ اسْتَقَالَكَ فَأَقِلْهُ ثُمَّ اخْلِطْهُمَا ثُمَّ اصْنَعْ مِثْلَ الَّذِي صَنَعْتَ أَوَّلًا حَتَّى تَأْخُذَ حَقَّ اللهِ فِي مَالِهِ)، فهنا لا يرى الامام أن يؤخذ من المواطنين في شكل إيرادات عامة غير العفو الفاضل عن حاجتهم، ومنها حاجتهم إلى القيام بالاستثمارات اللازمة لتوسيع مواردهم وتحسين إنتاجية رؤوس أموالهم[٤٤]. فاعتمد أسلوب حرية الاختيار في المال، لا أسلوب الضغط والتسلط إذ طلب من عامله أن يقسم المال قسمين، ثم يخير صاحب المال أن يختار أحدهما، ولا يعترض لما يختاره ثم يطلب منه أن يصدع النصف الذي لم يرتضيه صاحب المال لنفسه، صدعين ويخيره أيضاً، ولا يزال يفعل ذلك حتّى يبقى المال بمقدار حق الله، فيأخذه ثم يسأل صاحب المال عن هذه القسمة، أهو راضٍ عنها أم هناك ظنٌّ في نفسه بأن القسمة غير عادلة؟ فإن أشار إلى ذلك فعمل إلى إعادة القسمة من خلال إعادة خلط الأموال كلّها، ثم كرر ما فعلته سابقاً من قسمة الأموال، حتّى يرضى، وهذه هي (الديمقراطية) في أعلى مستوياتها[٤٥].

وبشكل عام، يكون الفرض الضريبي في الإسلام على نتائج السنة الحولية أو الخمسية، وما تتراكم من أموال لحد وجوب تخميسها مثلاً.

ثانياً: واجبات الجابي اتجاه المكلفين

لكي يؤدي الخراج فاعليته المادية والمعنوية حرص الامام على وضع مجموعة من الأسس التشريعية ليُحقّق الخراج أثره العمراني، فركّز الإمام على محاسبة العمال على سياستهم عند المخالفة، فالناس يرون في الولاة والعمال عليهم صورة الخليفة ووجه الدولة، والممثل لمنهجها وسياستها، فإذا انهارت ثقة الناس بهؤلاء انهارت الدولة. واتبع الإمام سياسة التحذير لمن يُعطّل او يؤخر الخراج من الولاة، وسياسة التشجيع والتحفيز لمن يجلبه في وقته، وهذا جانب لتحقيق العمران في اقاليم الدولة، فمن كتاب له عليه السلام الى يزيد بن قيس الارحبي: (أما بعد، فإنك أبطأت بحمل خراجك، وما أدري ما الذي حَملك على ذلك، غير أني أُوصيك بتقوى الله، وأُحذّرك أن تحبط

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

أجرك وتبطل جهادك بخيانة المسلمين، فاتق الله ونزّه نفسك عن الحرام، ولا تجعل لي عليك سبيلاً، فلا أجدُ بُدّاً من الايقاعِ بك، وأعزِز المسلمين ولا تظلم المعاهدين). ومن كتاب له عليه السلام إلى سعد بن مسعود الثقفي – عم المختار – عامله على المدائن: (اَمَّا بَعْدُ، فَاِنَّكَ قَدْ اَدَّيْتَ خِراجَكَ وَاَطَعْتَ رَبَّكَ، وَاَرْضَيْتَ اِمامَكَ، فِعْلَ الْبَرِّ التَّقِيِّ النَّجيبِ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَكَ ذَنْبَكَ وَتَقَبَّلَ سَعْيَكَ، وَحَسَّنَ مَئابَكَ)[٤٦]. والعجيب في دقة النص المبارك، هو ما يسبق كل ذلك، (وتفقّد أمر الخراج بما يُصلح أهله)، وجانب من مضامينه اللغوية والمفاهيمية، أهمية قاعدة المعلومات والبيانات الفورية، والواجبة البحث عن الشيء والفحص بعناية واهتمام، وطلبه عند غيبته أو عدم وضوحه، أو تطلب ما فقدته، لمعرفته والإحاطة بكل حيثياته وظروفه، وأخذ الموقف المناسب لما يتطلب أمره في مرحلة الدراسة والتحليل ووضع الخطط القائمة على صدق ما يجري في الواقع الميداني لمجريات الحياة، وهو ما لا تحمله دقة النظم الضريبية المعاصرة[٤٧]. وقد ركّز الإمام على كفاءة الجابي وأن يكون تعامله مع المكلّفين بشكل إنساني.

١- الكفاءة والوعي

يحتاج التوجه الضريبي والجبائي إلى البنى التحتية، ولاسيما في مقدمته الموارد البشرية، ومنهم القيادي الذي له مواصفات معينة يدعم بها الأمانة والمنظومة والنظام الوظيفي، واهتم بذلك أمير المؤمنين عليه السلام: (وقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَالِي عَلَى الْفُرُوجِ وَالدِّمَاءِ وَالْمَغَانِمِ وَالْأَحْكَامِ وَإِمَامَةِ الْمُسْلِمِينَ الْبَخِيلُ، فَتَكُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ نَهْمَتُهُ، وَلاَ الْجَاهِلُ فَيُضِلَّهُمْ بِجَهْلِهِ، وَلاَ الْجَافِي فَيَقْطَعَهُمْ بِجَفَائِهِ، وَلاَ الْحَائِفُ لِلدُّوَلِ فَيَتَّخِذَ قَوْماً دُونَ قَوْمٍ، وَلاَ الْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ فَيَذْهَبَ بِالْحُقُوقِ وَيَقِفَ بِهَا دُونَ المَقَاطِعِ، وَلاَ الْمُعَطِّلُ لِلسُّنَّةِ فَيُهْلِكَ الْأُمَّةَ).

٢- مرونة التعامل مع المكلفين

يطلب الإمام علي عليه السلام من عماله على الخراج، أن يتعايشون مع القوانين والإجراءات الضريبية، التي تحكم تنظيم الإنتاج، للتعرف على مدى انسجامها مع مصالح المنتجين وتفكيرهم، أي البحث عن مصالح هؤلاء المنتجين مثلما يبحث عمال الخراج على زيادة الخراج، وهنا يقول الإمام علي عليه السلام في وصية لابنه الحسن عليه السلام: (يَا بُنَيَّ، اجْعَلْ نَفْسَكَ مِيزَاناً فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ غَيْرِكَ، فَأَحْبِبْ

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

لِغَيْرِكَ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَاكْرَهْ لَهُ مَا تَكْرَهُ لَهَا، وَلاَ تَظْلِمْ كَمَا لاَ تُحِبُّ أَنْ تُظْلَمَ، وَأَحسِنْ كَمَا تُحِبُّ أَنْ يُحسَنَ إِلَيْكَ، وَاسْتَقْبِحْ مِنْ نَفْسِكَ مَا تَسْتَقْبِحُ مِنْ غَيْرِكَ، وَارْضَ مِنَ النَّاسِ بِمَا تَرْضَاهُ لَهُمْ مِنْ نَفْسِكَ)[٤٨]. كما وأن الإمام حدّد عدّة شروط ألزم بها جُباة الخراج على الأخذ بها من خلال الكتب التي بعثها إلى عماله منها قال : (انْظُرْ إِذَا قَدِمْتَ عَلَيْهِمْ فَلا تَبِيعَنَّ لَهُمْ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلا صيفاً، وَلا رِزْقًا يَأْكُلُونَهُ، وَلا دَابَّةً يَعْمَلُونَ عَلَيْهَا، وَلا تَضْرِبَنَّ أَحَداً مِنْهُمْ سَوْطاً وَاحِداً فِي دِرْهَمٍ، وَلا تُقِمْهُ عَلَى رِجْلِهِ فِي طَلَبِ دِرْهَمٍ، وَلا تَبِعْ لأَحَدٍ مِنْهُمْ عَرَضاً فِي شَيْءٍ مِنَ الْخَرَاجِ، فَإِنَّا إِنَّمَا أُمِرْنَا أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُمُ الْعَفْوَ، فَإِنْ أَنْتَ خَالَفْتَ مَا أَمَرْتُكَ بِهِ يَأْخُذُكَ اللَّهُ بِهِ دُونِي وَإِنْ بَلَغَنِي عَنْكَ خِلافَ ذَلِكَ عَزَلْتُكَ.

قَالَ قُلْتُ إِذَنْ أَرْجِعُ إِلَيْكَ كَمَا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكَ، قَالَ :وَإِنْ رَجَعْتَ كَمَا خَرَجْتَ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ فَعَمِلْتُ بِالَّذِي أَمَرَنِي بِهِ، فَرَجَعْتُ وَلم أنتقص من الْخراج شَيْئاً)[٤٩]. والمقصود من العفو هو الفاضل عما يحتاجون اليه في شؤونهم وجهات معيشتهم وحاجتهم.

٣- سياسة التقوى والرفق واللين

أ. التقوى: يوصي الامام عليه السلام الوالي أو عامله على جباية الخراج بالتقوى، فيقول: (انطلق على تقوى الله وحده لا شريك له)، فيبيّن الإمام إن التقوى مفتاح لكل الاعمال التي يريد الإنسان أن يقدم عليها، لأنها الغطاء الذي يحفظ الإنسان من الاخطار والوقوع في الرذائل، وهي مفتاح النجاح والتوفيق والتسديد، فيؤكد الامام عليه السلام في منهجه وسياسة على كل من يتصدى لمسؤولية معينة ان يتحلى بالتقوى، ويقول عليه السلام أيضاً: (فَإِنَّ تَقْوَى اللَّهِ مِفْتَاحُ سَدَادٍ وَذَخِيرَةُ مَعَادٍ وَعِتْقٌ مِنْ كُلِّ مَلَكَةٍ وَنَجَاةٌ مِنْ كُلِّ هَلَكَةٍ بِهَا يَنْجَحُ الطَّالِبُ وَيَنْجُو الْهَارِبُ وَتُنَالُ الرَّغَائِبُ)[٥٠].

ب. الرفق واللين: يتحدث الامام عليه السلام عن آداب أخرى للتعامل مع الناس، كأداء التحية عليهم بالأدب والخلق العظيم وتعريفهم بمن بعثه إليهم، وعدم مزاحمتهم إذا لم يكونوا متمكنين من ان يدفعوا اليه شيئا، وإذا كانوا متمكنين فيذهب معهم ليرى ماذا عندهم من حق، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لمعاذ: (أعلمهم أن في أموالهم صدقة تُؤخَذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم)، وهذا من باب إقناعهم عملياً من خلال الموعظة الحسنة[٥١]. فإن

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

أول ما ينبغي تجاه دافعي الضرائب، الاستعانة بالرفق، والابتعاد عن الخشونة والعنف، بالاعتماد على قول أمير المؤمنين عليه السلام: (وَلَا تُرَوِّعَنَّ مُسْلِماً وَلَا تَجْتَازَنَّ عَلَيْهِ كَارِهاً وَلَا تَأْخُذَنَّ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِي مَالِهِ)، وأكثر من ذلك، أن يتعامل مع أهل الحي بما يبعث على الراحة، حتى لا يشعرون بمرارة الخوف على أموالهم.

ويقول الإمام عليه السلام: (فَإِذَا قَدِمْتَ عَلَى الْحَيِّ فَانْزِلْ بِمَائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخَالِطَ أَبْيَاتَهُمْ، ثُمَّ امْضِ إِلَيْهِمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ وَلَا تُخْدِجْ بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ، ثُمَّ تَقُولَ عِبَادَ اللَّهِ أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ اللَّهِ وَخَلِيفَتُهُ لِآخُذَ مِنْكُمْ حَقَّ اللَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ، فَهَلْ لِلَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ مِنْ حَقٍّ فَتُؤَدُّوهُ إِلَى وَلِيِّهِ؟ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ لَا، فَلَا تُرَاجِعْهُ، وَإِنْ أَنْعَمَ لَكَ مُنْعِمٌ، فَانْطَلِقْ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخِيفَهُ أَوْ تُوعِدَهُ أَوْ تَعْسِفَهُ أَوْ تُرْهِقَهُ). فالمعاملة وحفظ كرامة الناس، ورفض مبدأ القسوة هو من صميم فكر وروح الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام. وقال عليه السلام أيضاً إلى عماله على الخراج: (فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ وَوُكَلَاءُ الْأُمَّةِ وَسُفَرَاءُ الْأَئِمَّةِ وَلَا تُحْشِمُوا أَحَداً عَنْ حَاجَتِهِ وَلَا تَحْبِسُوهُ عَنْ طَلِبَتِهِ). ودعا الإمام علي عليه السلام إلى إنصاف دافعي الضريبة، وجبايتهم بالحق، فكتب إلى حذيفة بن اليمان عامله على المدائن: (وآمُرُكَ أَنْ تُجبيَ خَراجَ الأَرضينَ عَلى الحقّ والنَّصفةِ، وَلا تَتَجاوزْ مَا تَقَدَّمت بِه إليكَ، وَلا تَدعْ مِنهُ شَيئًا، وَلا تَبتَدِعْ فِيه أَمراً، ثُمَّ اقْسمْهُ بَينَ أَهلِهِ بِالسَّوِيَّةِ والعَدلِ)[٥٢].وروي عن رجل من ثقيف أنه قال: استعملني علي بن أبي طالب عليه السلام على بانقيا وسواد من سواد الكوفة فقال لي والناس حضور: (انظر خراجك فجُد فيه ولا تترك منه درهماً، فإذا أردت أن تتوجه إلى عملك فمر بي، قال: فأتيته فقال لي: إن الذي سمعته مني خدعة، إياك أن تضرب مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً في درهم خراج، أو تبيع دابة عمل في درهم، فإنا أُمرنا أن نأخذ منه العفو[٥٣].

ومن خلال هذه النصوص المتعلقة بالخراج، يمكن أن تُحدّد الشروط التي يطلب الإمام علي الالتزام بها من قبل جُباته وهي:

- يُمنع بيع مستلزمات إنتاج الدواب التي يحتاجونها في عملية الإنتاج.
- يُمنع استخدام العنف والعقوبات البدنية مثل الضرب لتحصيل الخراج.

- عدم مس أو مصادرة رؤوس الأموال (مقتنيات المكلف) في حالة العجز عن الضريبة.
- اخذ حق الخراج فقط، وعدم التجاوز عليه، او ترك منه شيء.
- عدم ابتداع أي أمر آخر غير حق الخراج، مثل الرشوة او الهدية غير ذلك.
- ان حق الخراج ليس قانونا ثابتاً لا يمكن تغييره، بل يتمتع هذا الحق بمرونة تأخذ بنظر الاعتبار تكاليف الإنتاج والمشاكل والمعوقات التي تحيط به.
- يجب ان يتم حق الخراج وفق أجواء من الحرية والاستماع إلى شكاوى المنتجين الزراعيين (اهل الخراج).
- يجب ان يكون حق الخراج في مصلحة أهله، الذي يقود إلى مصلحة المجتمع بكامله[٥٤].

الفرع الثالث: تواصل الحاكم مع الشعب

أمر الإمام عليه السلام واليه على مصر، مالك بن الحارث الأشتر، بإشراك ذوي الشأن في رسم السياسة الاقتصادية التي من شأنها إنجاح وتنمية هذه القطاعات. ففي رواية تحف العقول، أن الإمام أمر مالكاً أن يجتمع مع أهل الخراج ليعرف من خلالهم ما يُصلحهم، ويقول بعد تحذيره من أن العمارة مقدمة على الخراج: (فاجمع إليك أهل الخراج من كل بلدانك، ومُرهم فليُعلموك حال بلادهم وما فيه صلاحهم ورخاء جبايتهم، ثم سَل عما يرفع إليك أهل العلم به من غيرهم)[٥٥]. فقد نهى عن غَيبة الوالي من بين الناس وعدم الاختلاط معهم، اذ لا يعرف أحوالهم، فينتهز خواصه هذه الفرصة فيُموّهون عليه الحقائق مثلما يريدون، ويعرضون عليه الأمور بخلاف ما هي عليه، فيستصغر عنده الكبير[٥٦]. فمعيار الامام علي عليه السلام في هذا المجال كانت قائمة على ثنائية الراعي والرعية فليست تصلح الرعية الا بصلاح الولاة، ولا تصلح الولاة الا باستقامة الرعية[٥٧].

أولاً: تفقّد أمور المواطنين

عندما نتدبر في كلام سيد البلغاء الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام فيما يتعلق بالخراج فهو يقول: (تفقد أمر الخراج بما يصلح أهله...)، أي انه يطلب من ولاته وعماله على الخراج، ان تكون هناك متابعة ومراجعة مستمرة لضريبة الخراج بمعنى أن الخراج لا يحدد على الأفراد المكلفين وهم المنتجين الزراعيين (اهل الخراج) ويترك الأمر بعد ذلك، وإنما هناك تواصل ولقاءات مستمرة من

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

قبل الولاة وجُباة الخراج مع أهل الخراج والاستماع إلى مشاكلهم ومعاناتهم وتكاليف إنتاجهم وهذا يعني ان امير المؤمنين علي بن ابي طالب يطلب من الولاة وجُباة الخراج بان لا ينفردوا لوحدهم في تحديد نسب الخراج، وانما يكون ذلك من خلال الاستماع إلى شكاوى اهل الخراج وظروفهم(٥٨). فلا ضغوط، ولا رهبة، ولا إرهاب، ولا حواجز رسمية، وهو ما لا تحمل الإدارات المحاصرة وتنظيمات الإنسانية، إلا الجانب اليسير منها(٥٩). فمن المهم أن تتفقّد الدولة حاجة المحتاجين أو تعهدها مباشرة بشؤون اليتامى وكبار السن، هو ما تطبقه . نسبياً . بعض المجتمعات الأوروبية، فضلاً عن إنشاء المراكز الاجتماعية ودعم وتشجيع تكوين الجمعيات ذات الصلة بها الشأن(٦٠).

ثانياً: عدم استكثار ما يُصلح الناس

يقول عليه السلام: (ولا يثْقُلنّ عليْك شيْءٌ خفّفْت بِهِ الْمؤُونة عنْهُمْ، فإنّهُ ذُخْرٌ يعُودُون بِهِ عليْك فِي عِمارةِ بِلادِك، وتزْيِينِ ولايتِك، مع اسْتِجْلابِك حُسْن ثنائِهِمْ، وتبجُّحِك بِاسْتِفاضةِ الْعدْلِ فِيهِمْ، مُعْتمِداً فضْل قُوّتِهِمْ، بِما ذخرْت عِنْدهُمْ مِنْ إِجْمامِك لهُمْ، والثِّقة مِنْهُمْ بِما عوّدْتهُمْ مِنْ عدْلِك عليْهِمْ فِي رِفْقِك بِهِمْ، فربّما حدث من الأمور ما إذا عوّلت فيه عليهم من بعد ما احتملوه طيّبة أنفسهم به).

هنا نرى الإمام يُذَكّر واليه المعين بأن لا يستكثر ما يقدمه للرعية من معونة ويبديه نحوهم من الاهتمام بمشاكلهم، مهما كلفه ذلك، فإن من شأنه أن يكسبه محبتهم ويضمن له تأييدهم، كما أن ثناء الرعية على عدل واليهم أمر يحق للوالي أن يفتخر به ويعده من حسن إدارته وصواب سياسته في البلاد، فضلاً عن أنهم سيكونون أكثر استعداداً للتعاون مع الوالي وبكل طيبة نفس إذا ما احتاج لمعونتهم في أوقات الشدة، فكل ما يقدمه لهم من خير سيعود عليه وعلى البلاد(٦١).

ثالثاً: توفير الوعي الضريبي للمواطن وإقناعه

وهو يشمل ذات النظام أو التشريع الضريبي، أو يشمل من يدخل ضمن هذا النظام وإدارته، ومستوى ما سيتحقق للحد من الفساد الإداري والمالي، وما تكون عليه الثقافة الضريبية التي تبدأ قبل التشريع الضريبي(٦٢).

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

المطلب الثاني: آثار الضريبة المرنة والجامدة

للضريبة آثار سلبية وإيجابية، حسب طريقة وأسلوب فرضها وجبايتها، فما هي آثار الضريبة الإنسانية (المرنة) والضريبة اللاإنسانية (الجامدة)؟

الفرع الأول: آثار الضريبة المرنة (الإنسانية)

أمر الإمام علي ﷺ عامله على مصر بمراعاة الطاقة الفردية والقومية عند فرض الخراج، وتخفيف المؤن قدر الإمكان على أهل الأراضي الخراجية، ليبقى في أيديهم أموال أو مدخرات يمكن تحويلها إلى مجالات الاستثمار المتنوعة، والتي سيكون لها أثرها في عمارة البلاد، وتزيين الولاية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية على جميع الصعد(٦٣). فإن المبالغة في تحصيل الضريبة، بدون النظر إلى كل من تكاليف الإنتاج، أو المقدرة الإنتاجية للأرض، أو أوقات جني الإنتاج، أو المخاطر التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي من ظروف جوية قاسية أو الأمراض وغيرها من العوامل التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج، والذي سيقود إلى انخفاض الاستخدام، ثم انخفاض الدخول، أي تضرر جميع طبقات المجتمع بما فيها طبقة أهل الخراج(٦٤). إن مكونات النظام الضريبي تعتبر انعكاسا للهيكل الاقتصادي للدولة، وعليه فإن النظام الضريبي يجب أن يكون مرناً، بمعنى إصدار قوانين ضريبية تنهى عن فرض ضرائب جديدة تبعاً للتغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي، وذلك عند خلق نشاطات اقتصادية جديدة، مما يؤدي إلى التوسع في الحقل الضريبي الذي من شأنه المساهمة في زيادة الإيرادات الضريبية التي توجه لتقديم خدمات للمجتمع من ناحية، وتنمية وترقية القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى(٦٥). وبالتالي مراعاة ظروف الشعب الإنسانية الاقتصادية، والقضاء على الفقر من خلال التنمية(٦٦).

أولاً: مواجهة الفقر

التكافل الاجتماعي يتأتى من خلال تطبيق الأنظمة المالية التي فرضتها الشريعة الإسلامية، وهذا يحول دون أن تتكدس الثروات عند فئة من الناس، بينما تكتوي بنار الفقر والحرمان الفئات الأخرى(٦٧).

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

فالتشريع الضريبي، إذن، يؤدي دوراً مزدوجاً في حياة الأمة، فهو من جانب يؤدي إلى توفير المال الكافي لحاجات الفئات الفقيرة في المجتمع وإدارة المرافق الاجتماعية، ومن جانب آخر يهدف إلى القضاء على التورم المالي في طبقات أخرى من المجتمع. ويحول التكافل الاجتماعي دون حدوث الاضطرابات الاجتماعية والمفاسد الأخلاقية التي يسببها الفقر كجرائم السرقة والسطو والغش، يقول الإمام علي عليه السلام: (وإِذَا بَخِلَ اَلْغَنِيُّ بِمَعْرُوفِهِ بَاعَ اَلْفَقِيرُ آخِرَتَهُ بِدُنْيَاهُ)، ويقول عليه السلام: (كاد الفقر أن يكون كفراً)، فلا تتوفر الأرض الصالحة والروح الإنمائية ما لم يتوطد الأمن والاستقرار[٦٨]. ولا يوجد خلاف حول أهمية الضريبة للدولة، حيث أنه ما من غني أو فقير إلا وينتفع من الضرائب في الدولة العادلة، سواء أنفقتها على المشاريع العامة كالمدارس والمستشفيات، والعيون وشق الطرقات، أم على الجند والقضاة وسائر الموظفين حيث لا حياة ولا نظام إلا بوجود العدل. والضرائب في الاسلام ثابتة النسبة، خصوصاً بالنسبة للخمس، فهي تُفرض على الفائض فقط من حاجة الشخص (المؤونة)، بعكس الدول الحديثة، وفي الدول الغربية ذات الاقتصاد الحر، فإن ضريبة الدخل تصاعدية وتمثل مصدراً هاماً من الإيرادات في ميزانية الدولة[٦٩].

ثانياً: انعدام الفقر

تشير كتب التاريخ إلى أن المدة التي أمضاها الإمام علي عليه السلام خلال خلافته، تميّزت بالازدهار والنمو الاقتصادي، وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، واضمحلال مشكلات البطالة، والتضخم والسكن والجريمة والفقر وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، حتى أن يوماً رأى الإمام عليه السلام شيخاً مكفوفاً كبيراً يسأل، فقال عليه السلام ما هذا؟ ولم يقل من هذا، تعجباً على وجود حالة الفقر في البلاد، فقالوا يا أمير المؤمنين هذا نصراني، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: (استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعتموه ؟!، أنفقوا عليه من بيت المال)[٧٠]. فالفقر لم يجد مجالاً في دولة الامام عليه السلام، حتى إذا رأى فقيراً واحداً كان يستغرب، ويعتبره ظاهرة مخالفة للعمران الذي اراده الله تعالى على هذه الارض وغير لائقة بالمجتمع الإنساني، ولذلك امر مالك الاشتر بعمران الأرض أولاً وليس جلب الخراج، ليُخفّف عن الناس ويزدهر العمران[٧١].

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

ثالثاً: التحفيز على الإنتاج وزيادته

إذا كانت مقادير الخراج المفروضة على المكلفين المنتجين معتدلة كأن تكون نسبة معينة من الإنتاج، حيث تكون مقبولة وغير مرهقة، فإن ذلك سيدفع بالمنتجين الزراعيين إلى زيادة جهودهم واستثماراتهم، لزيادة إنتاجهم، ثم زيادة أرباحهم، من اجل تغطية مقادير الخراج، التي هي بمثابة تكاليف إضافية تضاف إلى تكاليف الإنتاج الكلية. ولبقاء مستويات أرباح هؤلاء المنتجين (أهل الخراج) على حالها أو زيادتها، فإن ذلك يتطلّب المزيد من الإنتاج، وإن زيادة الإنتاج تقود إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج، وبالأخص المتغيرة منها، ويؤلف عنصر العمل نسبة كبيرة منها، وهذا ما يتولد عنه فرص عمل جديدة.

ولا يقتصر هذا الأثر على النشاط الزراعي فقط، وإنما يمتد ايضاً الى النشاطات الأخرى، التي تعتمد في إنتاجها على النشاط الزراعي، كالصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وغيرها، التي سيزداد الطلب عليها، بفعل تحسّن الدخول، مما يؤدي إلى تكوين قوة ثانية، ينجم عنها المزيد من الاستخدام، وهكذا يتضاعف الإنتاج والاستخدام.

وتتحسن دخول هذه الطبقة المنتجة (أهل الخراج)، وفي نفس الوقت تزداد إيرادات الدولة من الخراج، وإذا تم توزيعها لتحقيق مصالح المسلمين، أي إذا تم توزيع قسماً منها على الطبقات الاجتماعية الأخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين الدخول، وهذا سيقود بدوره إلى زيادة الاستهلاك والادخار والاستثمار، الذي يعني زيادة إعمار الأرض، أي زيادة النمو الاقتصادي في البلد. وإذا تم إنفاق القسم الآخر من هذه الإيرادات العامة (الخراج) لتدعيم الخدمات العامة والى تحسين البني الارتكازية، كإقامة السدود والجسور والقناطر، وتحسين الطرق والمواصلات، وإنشاء المؤسسات العامة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٧٢).

رابعاً: تعاطف الرأي العام مع الحاكم

قال عليه السلام في عهده لمالك الأشتر: (ثُمَّ اعلَم أنَّهُ لَيسَ شَيءٌ بِأَدعى لِحُسنِ ظَنِّ والٍ بِرَعِيَّتِهِ مِن إحسانِهِ إلَيهِم، وتَخفيفِهِ المَؤوناتِ عَلَيهِم، وقِلَّةِ استِكراهِهِ إيّاهُم عَلى ما لَيسَ لَهُ قِبَلَهُم، فَلْيَكُن في ذلِكَ أمرٌ يَجتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسنُ ظَنِّكَ بِرَعِيَّتِكَ؛ فَإِنَّ حُسنَ الظَّنِّ يَقطَعُ عَنكَ نَصَباً طَويلاً).

والنص أوضح من ان يُشرح، فإن التخفيف عن الناس وترك ما لا يتمكنون تحمله بما في ذلك اخضاعهم لنظام اقتصادي وضريبي يرهقهم من مستحسنات الأمور، وجزم الامام عليه السلام بأن اتّباع ذلك الاسلوب سيُجنّب الحاكم إرهاق وتعب الحكم والخشية من الناس ومكائدهم بما في ذلك سعيهم للثورة والتمرد وغيرهما(٧٣). قال عليه السلام: (إن سقوط العامة يجحف برضا الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر من رضا العامة)، وقال عليه السلام أيضاً: (... وإنما عماد الدين وجماع المسلمين، والعدة للأعداء، العامة من الأمة، فليكن صفوك لهم وقلبك معهم)(٧٤).

الفرع الثاني: آثار الضريبة الجامدة (اللاإنسانية)

الضريبة سيف ذو حدين، فقد أدت سياسة الضريبة غير العادلة في نهاية المطاف بحسب الظاهر إلى طعن عمر بن الخطاب وقتله من قبل أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة، فقد طلب أبو لؤلؤة من عمر بن الخطاب أن يُكلّم المغيرة بن شعبة ليُخفّف عنه الضريبة المفروضة عليه فلم يفعل، فطعنه بسكين عدّة طعنات في بطنه فمات بسببها، فربما لو كان العطاء متساوياً بين المغيرة بن شعبة وأبو لؤلؤة، لما أصبح أبو لؤلؤة مضطراً لامتهان كرامته وتحمّل ضغط الضرائب التي فرضها عليه المغيرة(٧٥). وإن أهم الآثار السلبية للضريبة هي التدهور الاقتصادي والأمني، وبالتالي ضغوطات نفسية على المواطنين تؤدي إلى تهربهم من تسديد الضريبة، وصولاً الى السخط الشعبي على الحكام، وتغيير النظام السياسي.

أولاً: التدهور الاقتصادي والأمني

عندما يتم متابعة امر الخراج، ولكن ليس بما يصلح أهله (كما أراد أمير المؤمنين عليه السلام)، وانما بما يهبط عزيمة اهله (المنتجين الزراعيين)، أي أن الدولة أو المعنيين بجباية الخراج يعملون على زيادة نسبته إلى حد الذي يستحوذ على نسبة كبيرة من إنتاج المزارعين، أو من إيراداتهم الكلية، فإن زيادة مقادير الخراج، يؤدي إلى زيادة التكاليف الاضافية، الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف الكلية، الذي يقود إلى انخفاض أرباح المنتجين الزراعيين، فعندما يكون هدف الدولة هو زيادة إيراداتها من الخراج فقط، دون الاهتمام بمصلحة اهل الخراج (المنتجين الزراعيين) فإنها في المدى القصير تحقق ذلك، الا ان ذلك يكون على حساب تراجع ما تحققه طبقة اهل الخراج من

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

عوائد وارباح، مما يؤدي إلى تقليل الحافز لهم على التمسك بالأرض وزيادة زراعتها، لأن إنتاجهم وجهودهم تتحول وبشكل غير عادل إلى الدولة كخراج. وعندما يصل حال اهل الخراج إلى حالة لا يستطيعون من خلالها الحصول على مستوى من الارباح التي تحقق لهم مستوى من الرفاهية المقبولة، ولا يشعرون انهم موضع رعاية واهتمام من قبل السلطة الحاكمة، وأن الخراج الموجود عليهم لا يسمح لهم من تحقيق طموحاتهم المقبولة، وأنهم يعلمون أن إيرادات الخراج هذه، قد لا تذهب لخدمة المجتمع الذين هم جزء منه، فهذا سيؤدي إلى العديد من الآثار السلبية التي يمكن إجمالها بالآتي:

١. انخفاض الحافز والرغبة لدى المكلفين المنتجين، الذي سيترتب عليه انخفاض جهودهم وإنتاجهم.
٢. تأثر اخلاق المكلفين، اذ يحاول بعض المكلفين التهرب من دفع مقادير الخراج كلياً أو جزئياً بطرق غير مشروعة عن طريق الغش والاحتيال.
٣. انتشار الرشوة وانحراف بعض الجُباة، بسبب قوة التأثير التي يقوم بها المكلفين تجاه الجُباة، وهذا يؤدي إلى المحاباة وعدم العدالة.
٤. انتقال بعض عناصر الإنتاج من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، وهذا يؤدي إلى نقص عرض السلع الزراعية، ثم ارتفاع اسعارها، وتزعزع الأمن الغذائي.
٥. تأثر الكثير من الصناعات، التي ترتبط مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالقطاع الزراعي كالصناعات الغذائية، مما يؤدي إلى ارتفاع اسعارها.
٦. هجرة العديد من المستثمرين والعاملين إلى خارج حدود البلاد، بحثاً عن فرص استثمار أحسن، او إلى المدن، فهذا يؤدي إلى زيادة سكانها ومن ثم ظهور مشكلة السكن.
٧. تأثر العلاقة بين اهل الخراج (المنتجين الزراعيين) وبين الولاة وعمال الخراج، وانخفاض الحس الوطني، وتزايد الشعور لدى اهل الخراج، بأن الولاة وعمال الخراج، لا يحملون هموم المجتمع، وإنما همهم جمع الخراج.

ويروي لنا تاريخنا أن العديد من الملوك والسلاطين انصرفوا إلى جمع الضرائب دون أن يدركوا عاقبة عملهم(٧٦).

ثانياً: السخط الشعبي على الحكام

كانت عادة أهل فارس في أيام عثمان أن يطلب الوالي منهم خراج أملاكهم قبل بيع الثمار على وجه الاستسلاف، أو لأنهم كانوا يظنون إن أول السنة القمرية هو مبتدأ وجوب الخراج حملاً للخراج التابع لسنة الشمس على الحقوق الهلالية التابعة لسنة القمر، كأجرة العقار، فكان ذلك يجحف بالناس ويدعو إلى عسفهم وحيفهم(٧٧).

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: (فَإِنَّ الْعُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلَاةِ عَلَى الْجَمْعِ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ).

فنلاحظ في قول الإمام عليه السلام فهماً عميقاً وواعياً للأسباب التي تؤدي إلى خراب الأرض، والنتائج التي تنجم عنها، فبعض الولاة ممن لا ثقة لهم ببقائهم في مواقعهم طويلاً، ولا يعتبرون بما حدث لمن سبقهم من أمثالهم، فيصبح كل همهم أن يجمعوا أكثر ما يستطيعون جبايته من الضرائب، فيصيب الناس العوز والحاجة، ويصبحون غير قادرين على استثمار أراضيهم كما يجب، لقلّة ما بيدهم من مال لازم، فيصيبها الخراب(٧٨).

وهذا الوضع يؤدي إلى ظهور التمرد والى حمل السلاح والثورة، حيث قال عليه السلام: (اسْتَعْمِلِ الْعَدْلَ وَاحْذَرِ الْعَسْفَ وَالْحَيْفَ، فَإِنَّ الْعَسْفَ يَعُودُ بِالْجَلَاءِ، وَالْحَيْفَ يَدْعُو إِلَى السَّيْفِ).

إن هذا النص يدعو السلطات التشريعية والمسؤولين إلى ضرورة أن تكون القوانين الضريبية والرسوم وغيرها، من تكاليف المالية تخدم عملية الاستثمار والإنتاج والاستخدام وتشجع عليها، لأن هذه القوانين تعد أحد الأسباب الرئيسية لزيادة او انخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلاد(٧٩). ولذلك نلاحظ في هذا الزمن أن اهم أسباب اندلاع التظاهرات في العراق ولبنان في عام ٢٠١٩ هو السياسة الاقتصادية الخاطئة . بشكل عام . والسياسة الضريبية الخاطئة . بشكل خاص.

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

ثالثاً: الضغوطات النفسية والتهرب الضريبي:

لا يكون التهرب الضريبي أو التهرب من دفع الضريبة (Tax Evasion) إلا عن أسباب ومعوّقات عدة، منها ما يتعلق بأمور:

١- التشريعات الوضعية الضريبية وغير المدروسة والتي لا تأخذ التوجهات الإستراتيجية.
٢- الشعور بالظلم في فرض الضرائب التي لا مبرر لها.
٣- الشعور بالفوارق الضريبية بين مختلف الطبقات الاجتماعية.
٤- مستوى تباطؤ الاقتصاد الوطني بمؤثرات الضرائب والمؤثرات الوطنية والعالمية.
٥- تراجع طلب سوق العمل وتراجع مستوى التوظيف.
٦- اعتماد الدولة وانصباب توجهاتها على الضرائب والرسوم، دون الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والتربوية والتعليمية.
٧- عدم اهتمام الدولة أو محدودية اهتمام تشريعاتها بالجانب الإنساني.
٨- اهتمام الدولة بالفرض الضريبي عند مرورها بالضائقة المالية، ولاسيما في دول الاقتصاد الحر[٨٠].

وقد ظهرت في الآونة الاخيرة ظاهرة غريبة في الواقع العراقي بشكل عام والواقع الضريبي بشكل خاص، ألا وهي ظاهرة الاموال غير الشرعية والتي بدأت تأخذ بالنمو السريع، فأصبح التهرب الضريبي ظاهرة يحاول المكلف التخلص من دفع الالتزامات المالية المفروضة عليه كلها أو جزء منها، مستخدماً الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة[٨١].

وبالمقابل نلاحظ توجيهات أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام وأسلوبه المقنع، حين قال: (ثُمَّ إِنَّ اَلزَّكَاةَ جُعِلَتْ مَعَ اَلصَّلاَةِ قُرْبَاناً لِأَهْلِ اَلْإِسْلاَمِ فَمَنْ أَعْطَاهَا طَيِّبَ اَلنَّفْسِ بِهَا فَإِنَّهَا تُجْعَلُ لَهُ كَفَّارَةً ومِنَ اَلنَّارِ حِجَازاً وَوِقَايَةً)[٨٢].

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

الخاتمة

قدّم لنا الإمام علي عليه السلام نظريته في الخراج (الضريبة) تتجاوز في مضمونها أحدث النظريات في هذا المجال، وذلك لأنها تؤكد على جوانب قلّ ما تهتم بها النظريات المعاصرة، وهذه الجوانب هي:

١- اهتمامها بالجانب الروحي والإنساني إضافة إلى الجانب المادي .
٢- تأكيدها على مصالح الذين تفرض عليهم هذه الضريبة، وهم المنتجين.
٣- تمتعها بالمرونة، حيث يمكن تغيير مقادير الخراج وفقا لتغيير ظروف الإنتاج .
٤- تتضمن جوهر الحرية من خلال الاستماع إلى شكاوى المنتجين وظروفهم
٥- تأكيدها على فريق العمل والحوار بين أصحاب القرار.
٦- صفة الديمومة فيها، حيث يمكن تطبيقها في كل زمان ومكان .
٧- تعد إحدى الوسائل المادية لزيادة الإنتاج ولتوسيع الاستخدام وازدهار الاقتصاد .
٨- استخدامها لجوانب اللين والرفق أثناء جمع ضرائب الخراج .
٩- عدم تجاوزها عن الحد المطلوب من ضريبة الخراج، واعتمادها مبدأ العدالة والمساواة .
١٠-هدفها إصلاح أهل الخراج وإصلاح طبقات المجتمع الأخرى وإعمار البلاد واستقامة النظام.

النتائج

١- استطاع الإمام علي عليه السلام أن يُنظّم الضرائب وطريقة توزيعها، ففي مجال الجباية أوجد آلية تقوم على الرفق واللين عند جباية الضرائب، ورفض أي عمل يؤدي إلى الإضرار بدافعيها، وفي مجال توزيع الأموال أوجد آلية تقوم على التوزيع السريع لهذه الأموال وتجنّب خزنها.
٢- ركّز الامام علي عليه السلام على مقولة (الناس على دين ملوكهم) أكثر من مقولة (كيفما تكونوا يُولّى عليكم) فأشدُّ ما كان يَشغَل فكر الإمام هو صلاح ذوي الشأن القائمين على أمور الناس في مجال الإدارة والقضاء والدفاع وغيرها من شؤون إدارة الدولة، انطلاقاً من إيمانه بمقولة (صلاح الرعية بصلاح الوالي)، لذلك لا نجد في (العهد) كله غير تفصيلات واجب

المسؤول تجاه مسؤوليه وتذكيره بإقامة حكم الله وسلطان الحق فيهم، ثم رعايتهم بأقصى ما يستطيع.

٣- إن الله هو المالك الحقيقي للوجود، والانسان هو خليفة الله في الأرض، ومسؤول فيها، وعليه لا يحق للحكومات ان تتصرف بما يخالف المالك الأصلي.

٤- هنالك ضمانات عديدة لتطبيق نظام الضريبة الإسلامية، أهمها:

أ- ضمانات حكومية: من خلال الاشراف والرقابة، وكذلك من الناحية الاعلامية والتوعوية من خلال تبيان أثر تسديدها في التكافل الاجتماعي وتنمية الاقتصاد الوطني، والشفافية في معرفة استعمال أموال الضرائب.

ب- ضمانات دينية: حيث ان المتخلّف عن تسديدها يُعاقب في الآخرة، وتكون أمواله حرام في الدنيا.

التوصيات

١- يجب أن يكون التشريع الضريبي مرتكزاً على دراسة دقيقة، وليس ارتجالياً يُهلك المجتمع ويُثقل كاهله بالضرائب.

٢- على الحكومات ان تضع أولوية التنمية على الضرائب، لأن التركيز على التنمية يؤدي الى وفرة في الأموال وازدهار الوضع الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.

٣- يجب إيضاح كيفية توزيعها الإيرادات الضريبية للرأي العام، حيث يؤدي ذلك الى زيادة ثقة المواطن بالحكومة، وبالتالي تقليل ظاهرة التهرّب الضريبي.

٤- وجوب تطوير الفراغ التشريعي الإسلامي بحيث يستوعب جميع التطورات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المختلفة، وبالتالي إمكانية تطبيق الفلسفة الاسلامية الضريبية (خصوصاً نظام الخُمُس) في النظم الاقتصادية.

٥- ضرورة ان يُدَرّس عهد الامام علي بن ابي طالب في كليات القانون والسياسة.

٦- تنظيم دورات تدريبية لكل المعنيين بالسياسة تتضمن مبادئ العهد واجراءات تطبيقه.

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

٧- ضرورة اعتماد منهج الإمام علي ﷺ في معالجة مشكلات السكن وعمارة الأرض وتحقيق معدلات من النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وصاياه وكتبه ورسائله التي بعثها إلى عماله وولاته في البلاد الاسلامية.

هوامش البحث:

(١) أ.د رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي ين أبي طالب ﷺ وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، ٢٠١٥، ص١١٧.

(٢) الدكتور رحيم علي صياح، المواطنة والتنمية في حكومة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء السادس، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، من ص١٤٣.

(٣) م.د حيدر حسن ديوان الأسدي، تأصيل فقه العمران عند الإمام علي عليه السلام . مقاربة في عهده لمالك الأشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثاني، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص٦٩.

(٤) أ.د رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي ين أبي طالب عليه السلام وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار، بحث مذكور، ص ١١٩-١٢٠.

(٥) السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً، دار العصمة، مملكة البحرين، ٢٠٠٧، ص ١١٥-١١٦.

(٦) الدكتور رحيم علي صياح، المواطنة والتنمية في حكومة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، بحث مذكور، ص١٤١.

(٧) السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً. مرجع مذكور، ص ١٩٦-١٩٧.

(٨) المرجع السابق، من ص١٩٧ الى ص١٩٩.

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

(٩) أ.م.د أسعد حميد أبوشنة، اختيار الحاكم وأبرز واجباته في ضوء عهد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام لعامله على مصر مالك بن الحارث الأشتر النخعي، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية، الجزء الأول، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص ٢١٨.

(١٠) د. أمل هندي، مواصفات وواجبات الحاكم الإسلامي قراءة عهد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام لواليه على مصر، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الأول، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص٢٩١.

(١١) الدكتور ماهر جبار الخليلي، معايير بناء الدولة بالاستناد الى عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الاشتر، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الرابع، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص ١٠٢.

(١٢) باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة الامام الحسن عليه السلام، النجف الأشرف، ٢٠١١، ص ٤١.

(١٣) أ.د رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي ين أبي طالب عليه السلام وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار، بحث مذكور، ص١٢١.

(١٤) السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً. مرجع مذكور، ص١٩٣.

(١٥) أ.د رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي ين أبي طالب عليه السلام وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار، بحث مذكور، ص١٢٠.

(١٦) المرجع السابق، ص١١٩.

(١٧) الدكتور رحيم علي صياح، المواطنة والتنمية في حكومة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، بحث مذكور، ص١٤٩.

(١٨) أ.م.د محمد حسين السيوطي، أ.م.د علي خيري مطرود، النظرية الاقتصادية . بين رؤية الامام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر وبين فيزوقراطيي عصر الأنوار، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الرابع، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص ٦٩.

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

(١٩) الدكتور ماهر جبار الخليلي، معايير بناء الدولة بالاستناد الى عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الاشتر، بحث مذكور، ص١٠١.

(٢٠) م.د عبد الزهرة جاسم الخفاجي، صلاح الراعي وإصلاح الرعية . قراءة في عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثامن، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص ١٥٨.

(٢١) علاء المرزوقي، المنهجية الأخلاقية في القيادة السياسية للدولة . عهد مالك الأشتر رضوان الله عليه انموذجاً .، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء السابع، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص ٢٢٧.

(٢٢) السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً. مرجع مذكور، ص١٨٠-١٨١.

(٢٣) الدكتور رحيم علي صياح، المواطنة والتنمية في حكومة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، بحث مذكور، ص١٤٩.

(٢٤) أ.م.د هاجر دوير، السلطة المؤتمنة ومسؤوليتها في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثاني، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص ٣١٤-٣١٥.

(٢٥) أ.م.د. عبد الحسين العَمري، مفردات بناء الدولة في فكر أمير المؤمنين علي عليه السلام . عهده الى مالك الأشتر رضوان الله عليه أنموذجاً، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثالث، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص٣٨٢.

(٢٦) الدكتور ماهر جبار الخليلي، معايير بناء الدولة بالاستناد الى عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الاشتر، بحث مذكور، ص١٠١.

(٢٧) د. بتول فاروق محمد علي، التأصيل الفقهي لدور الحاكم في الإسلام . قراءة في عهد الامام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثاني، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص١٢.

(٢٨) م.د رغد جمال مناف، لمحة عن المبادئ الاقتصادية الاجتماعية من خلال عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الاشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثالث، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، من ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٢٩) السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً. مرجع مذكور، ص١٢١.

(٣٠) م.م ميثاق مناحي دشر العيساوي، أسس الحكم الصالح ومهام الحاكم الوظيفية في ضوء عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه . قراءة سياسية معاصرة في ضوء واقع العملية السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثاني، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، من ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٣١) م.د رغد جمال مناف، لمحة عن المبادئ الاقتصادية الاجتماعية من خلال عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الاشتر رضوان الله عليه، بحث مذكور، ص٣٥٦.

(٣٢) الدكتور رحيم علي صياح، المواطنة والتنمية في حكومة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، بحث مذكور، من ص١٥٥ الى ص١٥٨.

(٣٣) أ.م.د. محمد حسين السيوطي، أ.م.د. علي خيري مطرود، النظرية الاقتصادية . بين رؤية الامام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر وبين فيزوقراطيي عصر الأنوار، بحث مذكور، ص٧٤.

(٣٤) أ.م. د هاجر دوير، السلطة المؤتمنة ومسؤوليتها في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، بحث مذكور، ص٣١٤-٣١٥-٣١٦.

(٣٥) الدكتور عبد المنعم ناصر، فن إدارة الدولة في الإسلام . دراسة في عهد الإمام علي لمالك الأشتر حين عيّنه والياً على مصر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ٢٠١١، ص١٣٣.

(٣٦) بحوث مؤتمر نهج البلاغة الثاني، الجزء الثاني، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، أمانة مسجد الكوفة والمزارات الملحقة به، ٢٠١٩، ص٣٣٩-٣٤٠-٣٤١.

(٣٧) السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً. مرجع مذكور، ص٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤.

م.د حسين محمد صادق موسى/ جامعة وارث الأنبياء- كلية القانون
hussain.tag@uowa.edu.iq

(٣٨) المصدر السابق، ص١٦٣.

(٣٩) أ.م.د. محمد حسين السيوطي، أ.م. د. علي خيري مطرود، النظرية الاقتصادية . بين رؤية الامام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر وبين فيزوقراطيي عصر الأنوار، بحث مذكور، ص٦٩-٧٠.

(٤٠) م.د عبد الزهرة جاسم الخفاجي، صلاح الراعي وإصلاح الرعية . قراءة في عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، ص١٥٨.

(٤١) م.د حيدر حسن ديوان الأسدي، تأصيل فقه العمران عند الإمام علي عليه السلام . مقاربة في عهده لمالك الأشتر رضوان الله عليه، بحث مذكور، ص٦٨-٦٩.

(٤٢) بحوث مؤتمر نهج البلاغة الثاني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، من ص٣٤٢ الى ص٣٤٥.

(٤٣) أ.م.د.محمد حسين السيوطي، أ.م.د.علي خيري مطرود، النظرية الاقتصادية . بين رؤية الامام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر وبين فيزوقراطيي عصر الأنوار، بحث مذكور، ص٧١.

(٤٤) بحوث مؤتمر نهج البلاغة الثاني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ٣٦٨-٣٦٩.

(٤٥) د. رضا أبو حمد العلياوي، الإمام علي عليه السلام والمواصفات القياسية لمكونات الخراج، متوفر على الموقع الالكتروني https://alhikmeh.org/yanabeemag/?p=3449 :

(٤٦) م.د حيدر حسن ديوان الأسدي، تأصيل فقه العمران عند الإمام علي عليه السلام . مقاربة في عهده لمالك الأشتر رضوان الله عليه، بحث مذكور، ص٦٣-٦٤.

(٤٧) بحوث مؤتمر نهج البلاغة الثاني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص٣٩٠-٣٩١.

(٤٨) الدكتور رضا صاحب أبوحمد، السياسة المالية في عهد الامام علي عليه السلام، مركز الأمير لإحياء التراث الإسلامي، العراق . النجف الأشرف، ٢٠٠٦، ص١٠٣-١٠٤.

(٤٩) كتاب الخراج، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، بدون تاريخ، ج١، ص٢٥.

(٥٠) الشيخ سجاد الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، سلسلة دراسات في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٧، ص٣١٢.

(٥١) المصدر السابق، ص٣١٥.

(٥٢) الدكتور: رحيم علي صياح، فلسفة الخراج عند الإمام علي عليه السلام، جامعة ميسان / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ، بدون تاريخ نشر، ص٩ . https://www.researchgate.net/profile/Rahim_Ali4/publication/332951125_flsft_alkhr

aj_nd_alamam_ly_lyh_alslam/links/5cd356a0299bf14d95817cd2/flsft-alkhraj-nd-alamam-ly-lyh-alslam

(٥٣) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، الجزء الثاني منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، إيران . قم المقدسة، ١٤٠٤ هجري قمري، ص٢٤.

(٥٤) أ.د رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي ين أبي طالب عليه السلام وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار، بحث مذكور، ص ١٢٨-١٢٩.

(٥٥) السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً. مرجع مذكور، ص٢٩٩.

(٥٦) د. ماهر خضير هاشم، أثر المرجعيات الفكرية لشراح نهج البلاغة في شرحهم (العهد العلوي)، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء التاسع، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ص ٤٩.

(٥٧) م.د عبد الزهرة جاسم الخفاجي، صلاح الراعي وإصلاح الرعية . قراءة في عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، ص١٦٦.

(٥٨) أ.د رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي ين أبي طالب عليه السلام وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار، بحث مذكور، ص ١٢٧-١٢٨.

(٥٩) بحوث مؤتمر نهج البلاغة الثاني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص٣٣٧.

(٦٠) السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً. مرجع مذكور، ص١٦٢.

(٦١) الدكتور عبد المنعم ناصر، فن إدارة الدولة في الإسلام، مصدر مذكور، ص١٣٥-١٣٦.

(٦٢) بحوث مؤتمر نهج البلاغة الثاني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص٣٣٩-٣٤٠.

(٦٣) الدكتور رحيم علي صياح، المواطنة والتنمية في حكومة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، بحث مذكور، ص١٤٧.

(٦٤) الدكتور رضا صاحب أبوحمد، السياسة المالية في عهد الامام علي عليه السلام، مصدر مذكور، ص٩٣-٩٤-٩٥.

(٦٥) محمود جمّام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية . دراسة حالة الجزائر ،. رسالة ماجستير، جامعة محمود منتوري – قسنطينة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٩ . ٢٠١٠، ص١٩١.

(٦٦) السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً. مرجع مذكور، ص١٨٤.

(٦٧) المصدر السابق، ص١٦٩.

(٦٨) المصدر السابق، ص١٧٠-١٧١.

(٦٩) المصدر السابق، ص١٨٠-١٨١.

(٧٠) أ.د رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار، بحث مذكور، ص ١٢٦.

(٧١) م.د حيدر حسن ديوان الأسدي، تأصيل فقه العمران عند الإمام علي عليه السلام . مقاربة في عهده لمالك الأشتر رضوان الله عليه، بحث مذكور، ص٦٧.

(٧٢) الدكتور رضا صاحب أبوحمد، السياسة المالية في عهد الامام علي عليه السلام، مصدر مذكور، ص٩٢-٩٣.

(٧٣) أ.م.د.محمد حسين السيوطي، أ.م.د.علي خيري مطرود، النظرية الاقتصادية . بين رؤية الامام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر وبين فيزوقراطيي عصر الأنوار، بحث مذكور، ص٧٣.

(٧٤) المصدر السابق، ص٧٤-٧٥.

(٧٥) م.د شهيد كريم محمد الكعبي، أ.م.د نعمة ساهي الموسوي، الفقراء وذوو الاحتياجات الخاصة . بين عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثامن، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨، ٢٩٤.

(٧٦) الدكتور عبد المنعم ناصر، فن إدارة الدولة في الإسلام، مصدر مذكور، ص١٣٤-١٣٥-١٣٦.

(٧٧) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ٢٠ - ص ٢٤٥.

(٧٨) الدكتور عبد المنعم ناصر، فن إدارة الدولة في الإسلام، مصدر مذكور، ص١٣٤-١٣٥-١٣٦.

(٧٩) أ.د رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار، بحث مذكور، ص ١٢٣-١٢٤-١٢٥.

(٨٠) بحوث مؤتمر نهج البلاغة الثاني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، من ص٣٥٦ الى ص٣٥٨.

(٨١) حسن عباس علوان، ستراتيجية السياسة الضريبية للإصلاح الاقتصادي الضريبي في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، ٢٠٠٦-١٥-١٠، ص ٧، متوفر على الموقع الالكتروني : http://www.mof.gov.iq›ResearchesAndStudiesPDF

(٨٢) بحوث مؤتمر نهج البلاغة الثاني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، من ص٣٥٦ الى ص٣٥٨.

المصادر:

أولاً: الكتب

١- أ.م.د أسعد حميد أبوشنة، اختيار الحاكم وأبرز واجباته في ضوء عهد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام لعامله على مصر مالك بن الحارث الأشتر النخعي، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية، الجزء الأول، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨، من ص ٢٠٠ الى ٢٢٠.

٢- الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، الجزء الثاني منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، إيران ـ قم المقدسة، ١٤٠٤ هجري قمري.

٣- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ٢٠.

٤- د. أمل هندي، مواصفات وواجبات الحاكم الإسلامي قراءة عهد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام لواليه على مصر، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الأول، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

٥- د. بتول فاروق محمد علي، التأصيل الفقهي لدور الحاكم في الإسلام ـ قراءة في عهد الامام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثاني، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

٦- م.د حيدر حسن ديوان الأسدي، تأصيل فقه العمران عند الإمام علي عليه السلام ـ مقاربة في عهده لمالك الأشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثاني، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

٧- م.م ميثاق مناحي دشر العيساوي، أسس الحكم الصالح ومهام الحاكم الوظيفية في ضوء عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه ـ قراءة سياسية معاصرة في ضوء واقع العملية السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثاني، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

٨- أ.م.د هاجر دوير، السلطة المؤتمنة ومسؤوليتها في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثاني، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

٩- م.د رغد جمال مناف، لمحة عن المبادئ الاقتصادية الاجتماعية من خلال عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الاشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثالث، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

١٠- أ.م.د.عبد الحسين العَمري، مفردات بناء الدولة في فكر أمير المؤمنين علي عليه السلام ـ عهده الى مالك الأشتر رضوان الله عليه أنموذجاً، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثالث، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

١١- أ.م.د.محمد حسين السيوطي، أ.م.د.علي خيري مطرود، النظرية الاقتصادية ـ بين رؤية الامام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر وبين فيزوقراطيي عصر الأنوار، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الرابع، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

١٢- الدكتور ماهر جبار الخليلي، معايير بناء الدولة بالاستناد الى عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الاشتر، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الرابع، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

١٣- الدكتور رحيم علي صياح، المواطنة والتنمية في حكومة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء السادس، كربلاء المقدسة ـ العراق، ٢٠١٨.

١٤- أ.م.د انتصار هاشم مهدي، ا.م.د ايمان حسن الجنابي، المواطنة وحقوق الإنسان في فكر الامام علي عليه السلام، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد

الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء السادس، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨.

١٥- علاء المرزوقي، المنهجية الأخلاقية في القيادة السياسية للدولة . عهد مالك الأشتر رضوان الله عليه انموذجاً .، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء السابع، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨.

١٦- م.د عبد الزهرة جاسم الخفاجي، صلاح الراعي وإصلاح الرعية . قراءة في عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثامن، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨.

١٧- م.د شهيد كريم محمد الكعبي، أ.م.د نعمة ساهي الموسوي، الفقراء وذوو الاحتياجات الخاصة . بين عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء الثامن، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨.

١٨- د. ماهر خضير هاشم، أثر المرجعيات الفكرية لشراح نهج البلاغة في شرحهم (العهد العلوي)، أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول: سلسلة نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، الجزء التاسع، كربلاء المقدسة . العراق، ٢٠١٨.

١٩- م.د موفق مجيد ليلو، ظواهر أسلوبية في عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الأشتر رضوان الله عليه، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، ٢٠١٧.

٢٠- باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة الامام الحسن عليه السلام، النجف الأشرف، ٢٠١١.

٢١- بحوث مؤتمر نهج البلاغة الثاني، الجزء الثاني، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، أمانة مسجد الكوفة والمزارات الملحقة به، ٢٠١٩.

٢٢- السيد عباس هاشم علوي شهاب، معالم الفكر التنموي الإسلامي . الامام علي بن أبي طالب عليه السلام نموذجاً، دار العصمة، مملكة البحرين، ٢٠٠٧.

٢٣- الدكتور حمدان عبد المجيد الكبيسي، الخراج . أحكامه ومقاديره .، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت . لبنان، ٢٠٠٤.

٢٤- الدكتور رضا صاحب أبوحمد، السياسة المالية في عهد الامام علي عليه السلام، مركز الأمير لإحياء التراث الإسلامي، العراق . النجف الأشرف، ٢٠٠٦.

٢٥- الدكتور عبد المنعم ناصر، فن إدارة الدولة في الإسلام . دراسة في عهد الإمام علي لمالك الأشتر حين عيّنه والياً على مصر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ٢٠١١.

٢٦- الأستاذ المساعد الدكتور حسين علي الشرهاني، التغير في السياسة المالية للدولة الإسلامية في خلافة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق . سوريا، ٢٠١٣.

٢٧- الشيخ سجاد الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، سلسلة دراسات في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٧.

ثانياً: رسائل الماجستير

- محمود جمّام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية . دراسة حالة الجزائر .، رسالة ماجستير، جامعة محمود منتوري – قسنطينة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٩ . ٢٠١٠.

ثالثاً: البحوث

١- أ.د رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي ين أبي طالب عليه السلام وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، ٢٠١٥ .

٢- م.م ياسمين حاتم بديد الابراهيمي، م.م سجاد عبد الحليم الربيعي، أصول الإدارة في عهد الامام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد٣٢، الجزء الثاني، جامعة واسط ، ١-١-٢٠١٩.

٣- د. رضا أبو حمد العلياوي، الإمام علي عليه السلام والمواصفات القياسية لمكونات الخراج، متوفر على الموقع الالكتروني https://alhikmeh.org/yanabeemag/?p=3449 :

٤- الدكتور: رحيم علي صياح، فلسفة الخراج عند الإمام علي عليه السلام، جامعة ميسان / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ، بدون تاريخ نشر.
https://www.researchgate.net/profile/Rahim_Ali4/publication/332951125_flsft_alkhraj_nd_alamam_ly_lyh_alslam/links/5cd356a0299bf14d95817cd2/flsft-alkhraj-nd-alamam-ly-lyh-alslam

٥- حسن عباس علوان، ستراتيجية السياسة الضريبية للإصلاح الاقتصادي الضريبي في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، ٢٠٠٦-١٥-١٠، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.mof.gov.iq›ResearchesAndStudiesPDF